الجيش المصرى بين التمصير والسيطرة البريطانية

من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى أزمة الجيش ١٧ يونيه ١٩٢٧

د. فطين أحمد فريد على

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

جامعة قناة السويس

الجيش المصرى بين التمصير والسيطرة البريطانية
من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى أزمة الجيش ١٧ يونيه ١٩٢٧

مقدمة

أخذ الساسة المصريون يتشاورون فى مصير البلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ . وكان كبار زعماء الحزب الوطنى منفيين أو معتقلين ؛ فتصدر الموقف المعتدلون ، ومعظمهم من رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية ، ورأى هؤلاء أن الشعوب الصغيرة قد تأهبت لإرسال مندوبيها إلى مؤتمر الصلح ، خاصة وأن مصر لم تثر العراقيل فى وجه انجلترا أثناء الحرب ، بل عاونتها قدر طاقتها على إحراز النصر .(١)

وأدى القبض على سعد زغلول وصحبه إلى اندلاع الثورة يوم ٩ مارس ١٩١٩.(٢) ثم سافر الوفد إلى باريس ولكن بعد فوات الأوان حيث تمكنت بريطانيا من انتزاع اعتراف الدول الكبرى بحمايتها على مصر . ونتيجة لذلك قرر الوفد الاعتماد على النفس والاستمرار فى حركة الكفاح الوطنى .(٣)

وبعد استقالة حسين رشدى باشا وقبول السلطان فؤاد لها يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩ تعاقبت على البلاد أربع وزارات إدارية خلال الفترة من ٢٠ مايو ١٩١٩ وحتى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، هى وزارات: محمد سعيد ، يوسف وهبه ، محمد توفيق نسيم ، وعدلى

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، ص ص ٢٨ – ٢٩

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ص ١١١ – ١١٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

يكن – يصح أن تسمى " وزارات الموظفين " لاتجد تأييداً من الشعب . [١] هذه الوزارات كان يعينها السلطان ويقيلها أو يقبل استقالتها، ومن ورائه حاشيته التى أصبحت عينه وأذنه لايرى ولايسمع إلا عن طريقها .

مفاوضات ملنر

وأرسلت بريطانيا لجنة ملنر للتحقيق فى أسباب غضب المصريين حيث وصلت يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ إلى بورسعيد ثم انتقلت إلى العاصمة بقطار خاص وفشلت اللجنة . [٢]

وفى أوائل يونيه ١٩٢٠ توجه الوفد إلى لندن حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر . وكان ملنر يعتقد أن المصريين يعترضون على اسم الحماية ولكنهم لايعترضون على مؤداها ، على اعتبار أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا رجنالد ونجت والذين طلبوا من انجلترا أن تعترف باستقلال مصر أبدوا استعدادهم – باسم مصر – لعقد محالفة بين البلدين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى إذا نشبت الحرب . وعلى هذا الأساس تقدم ملنر بمقترحاته التى واجهها الوفد بمقترحات أخرى ، ثم صدرت فى النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر: إنها أقصى ما تستطيع إنجلترا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهى فى الواقع أساس لكل المفاوضات التى دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولى . [٣]

كان المظهر المؤثر على مباحثات المصريين مع لجنة ملنر فى ذلك الوقت هو حرصهم على "حالتهم القومية" ، فوجدوا فى سبيل تحويل بريطانيا من " دولة محتلة " إلى " دولة حليفة " أن لاغضاضه فى منحها قاعدة فى أراضيهم واستخدامها كل وسائط المواصلات

---

(١) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، وزارة محمد سعيد باشا الثانية المرسوم السلطانى بتأليفها بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١٩ ، مرسوم تشكيل وزارة يوسف وهبه باشا بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ، مرسوم تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم باشا بتاريخ ٢١ مايو ، ومرسوم تشكيل وزارة عدلى يكن باشا بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص ص ١٢٦ – ١٢٧ ، انظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ص ١١٨ – ١١٩ .

(٣) Lioyd, George.,Egypt since Cromer, 27 ols, P.20.

والسكك الحديدية لإدارة الأعمال الحربية ، كما لم يتشددوا فى مسألة إبقاء " قوة عسكرية بريطانية " فى مصر وقت السلم ، وكان كل همهم " صفة " هذه القوة دون الالتفات إلى عددها – فما دامت القوة ليست " جيش احتلال " أو " قوة لحفظ النظام " فلا حرج فى بقائها فى البلاد – والواقع أن هذا الفكر فى الوقت الذى حدث فيه لايعد شذوذا ، حسب فهم المصريين فى ذلك الوقت، إنما كان إلغاء الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأيدها مؤتمر الصلح فى سنة ١٩١٩ ، والحصول على الاستقلال الذاتى – فإذا كان البريطانيون قد وافقوا على فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الطرفان كما يتفق الند مع نده – فإن هذا فى حد ذاته وفى ذلك الوقت كان نصرا عظيماً . (١)

ثم جاءت مفاوضات سعد – ملنر التى نتج عنها مشروع اتفاق أرسله سعد إلى الأمة حيث كان الاتجاه العام أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس " تحفظات" تحد من تدخل انجلترا فى شئون مصر بعد عقد المعاهدة، ورفضت لجنة ملنر هذه التعديلات على اعتبار أنها فتح لباب المفاوضات من جديد . وتمسك الوفد بعدم الدخول فى المفاوضات إلا على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة . ووقفت المفاوضات عند هذا الحد. وعاد أعضاء الوفد إلى باريس حيث لم تلبث أن نشبت بينهم الخلافات التى تطورت إلى ما لا تحمد عقباه وتركت آثارها الباقية فى الحياة السياسية المصرية . (٢)

مفاوضات عدلى – كيرزن (١٢ يوليو – ١٦ نوفمبر ١٩٢١)

ظلت صفة " القوة العسكرية البريطانية " وهى موضوع الحوار بين طرفى المفاوضات – وكان فكر المفاوض المصرى أنه وهو يطالب بالاستقلال ، فإن وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها ماس به – وقد ترتب على هذا المدخل أن شرح البريطانيون الغرض من وجود الجنود البريطانيين فى مصر وهو : (٣)

(أ) حماية المواصلات الإمبراطورية فى حالتى السلم والحرب .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ، ص ٣٨ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، انظر كذلك عباس العقاد : سعد زغلول ، ص ٣١٣ .

(٣) وثائق الخارجية المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ، ص ص ٩٦ – ١٠٢ .

(ب) الدفاع عن حدود مصر من أى اعتداء خارجى .

(جـ) حماية المصالح الأجنبية .

(د) مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة، وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وقد كانت هذه الأغراض التى استهدفت وجود القوات البريطانية بها منطلقا للحوار حول كفاءة الجيش المصرى وقدراته – فقد اتفق عدلى يكن باشا على الحكمة من وجود جيش " لغرض خارجى " ، ولكنه اعترض على وجوده " لغرض داخلى " ووصفه فى هذه الحالة بأنه " هادم للاستقلال " – وأن وجوده فى مصر قد حال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية. وقد فرق عدلى باشا فى هذا الشأن بين حالتى السلم والحرب ، ورأى فى الحالة الأولى أن تضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا بمقتضاه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها من أى اعتداء خارجى ، وأن هذا التعهد لا يقتضى وجود جنود فى مصر فى وقت السلم ، على أن تتعهد مصر فى حالة وجود انجلترا فى حالة حرب ، بأن تقدم لها كل التسهيلات من وسائل نقل وموانى .. الخ ، ومع أن السلم يستلزم انتهاء الاحتلال العسكرى وهو ماكانت تنشده مصر فى مفاوضاتها هذه – إلا أن عدلى باشا سلم بوجوب وجود " قوة عسكرية " للمحافظة على المواصلات الإمبراطورية كدليل على حسن مقاصده ، وكان رأى مصر فى ذلك الصدد أن يكون موقع هذه القوة العسكرية هو منطقة القناة ".[١]

كان هدف مصر فى هذه المفاوضات وضع اتفاقات عسكرية تحدد مقدما كيفية التعاون العسكرى فى زمن الحرب – لكن كيرزن ، ادعى بأنه لاينتظر أن يكون لمصر جيش كبير لأن ذلك كثير النفقات – وأوضح الهدف من " القوة العسكرية " بأنها ليس لحماية المواصلات وحدها بل لحماية النظام والأمن ، وأن لها أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .[٢]

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ١١٠ – ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ١٢٩ – ١٨٩ .

وهكذا بينت انجلترا من تعدد الغايات من وجود القوة العسكرية وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن " القوة العسكرية " أصبحت نفسها غاية لا وسيلة .[١] وهكذا تحطمت المفاوضات على صخرة القوة العسكرية .

وكان لابد من فشل مفاوضات عدلى – كيرزن فى هذا الجو الملىء بالمهاترات بين السعديين والعدليين .[٢] ونظرا لتصاعد الحركة الوطنية ، وتزايد الكراهية ضد الانجليز ، ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وخمسة من أعضاء الوفد وقامت بنفيهم إلى عدن يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم نقلتهم إلى جبل طارق .[٣]

ونتيجة لذلك ازداد هياج الشعب المصرى ، واستمرت الاضطرابات وقاطع المصريون البضائع الإنجليزية، وتردد رجال السلطان فؤاد فى قبول منصب الوزارة فى ظل الحماية البريطانية ، وأصر المصريون على إلغاء الحماية وعودة المنفيين. وإزاء هذا الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى تهدئة الموقف والتفاوض مع المصريين مما نتج عنه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .[٤]

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر التصريح فى كل من لندن والقاهرة . وغضب معظم المصريين الواعين، لأن صدور التصريح قد تم بعد نفى الزعماء مما جعل منه اعتداءً جديداً على حقوق مصر – ثم لم يلبث سعد زغلول من منفاه أن أعلن أن التصريح نكبة وطنية كبرى . اعترفت انجلترا حقيقة بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وأنهت الحماية وعلقت إلغاء الأحكام العرفية على إصدار الحكومة المصرية قانونا للتضمينات نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر، ولكنها احتفظت لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتى يحين وقت

---

(١) المصدر السابق . ص ١٨٩ – ١٩٣ .

(٢) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث – مفاوضات عدلى – كيرزون ، ص ص ٩ – ١٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١ ، انظر كذلك ، عبد المنعم الجميعى : مصر فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٢٤١ .

(٤) عبد المنعم الجميعى : المرجع السابق ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة. هذه الأمور هى ما عرف باسم التحفظات الأربعة، وهى:[١]

أولاً : تأمين المواصلات الإمبراطورية فى مصر .

ثانيا : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

ثالثاً : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

رابعاً: السـودان .

وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها اللنبى إلى السلطان فؤاد ذكر أن " إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، الأمر فيه يرجع إلى عظمته وإلى الشعب المصرى " .[٢]

وبصدور التصريح وإعلان السلطان فؤاد نفسه ملكا فى ١٥ مارس ١٩٢٢ وإعادة وزارة الخارجية المصرية فى نفس اليوم تدخل مصر حقبة جديدة من تاريخها امتدت جيلا كاملا ، بدت فى أثنائها للعام والخاص ألوان من المشكلات ترتبط بالوضع الخاص الذى ادعته انجلترا لنفسها ، بحيث أدرك الجميع ألا تقدم حقيقى للبلاد إلا بجلاء المحتل جلاءً تاماً . فى هذه الحقبة احتدم النضال من جديد بين قوى ثلاث : الشعب الذى لم يجن كل ما علقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، والملكية التى انتهزت فرصة تحقيق استقلال البلاد الذاتى لتحيى أوتوقراطية محمد على باشا وإسماعيل باشا ، والمحتل الذى كان يلعب أحيانا من وراء ستار ، وأحيانا بشكل سافر ، لكى يقيم توازنا بين الشعب والملكية يجعله قطب الرحى فى توجيه شئون البلاد طبقا للأطماع الاستعمارية البريطانية .[٣]

تنبه أفراد الشعب المصرى لما ترمى إليه بريطانيا من وراء تصريح ٢٨ فبراير الذى لم ينه الحماية نتيجة للتحفظات الأربعة التى تضمنته. وقد عبر عن ذلك عباس العقاد بقوله إنه

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ١٣٣ ، انظر كذلك ، راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول ، ص ١٢٨ .

(٢) Wavell, Lord ., Allenby in Egypt, PP. 55 – 56.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ (فبراير) لأن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو تصريح الاستقلال أو ما إلى ذلك من الصفات ، لافرق فى ذلك بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعترضين عليه. (١)

فى الحقيقة أن إصدار هذا التصريح على الرغم مما فيه من قيود كان خطوة فى سبيل استقلال مصر ، خصوصا وأن المصريين لم يستطيعوا قبل ذلك استخلاص أى اعتراف من بريطانيا بإنهاء الحماية ، كما أنه أتاح لهم فرصة الحصول على قدر أكبر من إدارة حكم بلادهم بأنفسهم وتولى العديد من أمورهم، فبعد إعلان التصريح قام عبد الخالق ثروت بتأليف وزارة جديدة (٢) شملت بين أجنحتها وزارة للخارجية التى كانت قد ألغيت فى ظل الحماية ، وتولى إدارة شؤونها رئيس الوزراء نفسه: (٣) وبذلك تحقق لمصر إدارة شؤون كيانها الخارجى وتمثيلها السياسى والقنصلي، ومن نتائج التصريح كذلك تحول مصر من سلطنة إلى ملكية وإعلان السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر. (٤)

وفى ١٩ أبريل ١٩٢٣ أصدر الملك فؤاد أمراً ملكياً بإعلان الدستور الذى نص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأقر نظامها الملكى الوراثي، كما جعل الدستور الأمة هى المصدر الأساسى لجميع السلطات ، كما أقر الدستور مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين المصريين أمام القانون، وأعطاهم الحرية المطلقة فى الاعتقاد ، وحرية إبداء الرأى أمام الجميع . وتناول الدستور البرلمان الذى أصبح يتكون من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب ومدة العضوية فيهما . (٥)

وبعد إعلان الدستور ألغيت الأحكام العرفية وأبيح للمصريين الذين كانوا مبعدين أن يعودوا إلى مصر ، وأفرج عن المعتقلين السياسيين أو من صدرت ضدهم أحكام ، سواء أكانوا من زعماء الوفد أم من غيرهم . وعاد سعد زغلول من منفاه بعد أن رأت بريطانيا أنه ليس من الحكمة إبقاء هذا الزعيم وصحبه فى المنفى فأصدرت قرارها

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤١٧ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص ٣٩ .
(٣) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ١٢٩ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(٥) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١١٥ .

بالإفراج عنه فى ٢٧مارس ١٩٢٣ بحجة سوء أحواله الصحية . [١] ونتيجة لذلك غادر سعد زغلول منفاه إلى أوروبا ثم عاد إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ ، وقرر خوض المعركة الانتخابية وتجنب القيام بأى عمل من شأنه تأجيل إلغاء الأحكام العرفية وإجراء الانتخابات . ونزل إلى المعركة الانتخابية كذلك أعضاء الحزب الوطنى والأحرار الدستوريون الذين قصروا حياتهم السياسية على القاهرة . ولم يكترثوا بأن ينشئوا تنظيمات فى الأقاليم ، وبذلك تركوا الفرصة سانحة للوفد لكى يتغلب عليهم – إذ كانت له فروع ولجان فى الأقاليم تحصل له الموارد وتقوم له بالدعاية النشطة ، وتمارس نشاطا سياسيا مستمراً . [٢]

وأسفرت الانتخابات التى أجريت فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ عن انتصار ساحق للوفد لم يكن يتوقعه خصومه – فقد حصل الوفديون على ١٨٨ مقعدا ، ولم يفز الأحرار الدستوريون إلا بستة مقاعد ، ولم يتعد ما حصل عليه الحزب الوطنى أربعة مقاعد . وسعى الوفد إلى الحكم كحق من حقوق الشعب الأصيلة والوسيلة المباشرة لمعالجة علاقات مصر الخارجية، والعناية بمصالح البلاد عناية مصرية صميمة . [٣]

أعلن سعد زغلول فور توليه الوزارة – فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ – عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية . على أثر ذلك بدأت مفاوضات سعد زغلول رئيس الوزراء المصرى مع رمزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا العمالى ، حيث سافر سعد زغلول إلى لندن على رأس وفد مكون من مصطفى النحاس بك وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس وبعض النواب، وعلى الرغم من ارتياح سعد زغلول لتفاوضه مع ماكدونالد وسعادته لفوز حزب العمال فى بريطانيا، فقد كان هناك تباعد كبير بين أهدافهما، ففى حين كان سعد ينشد تحقيق الاستقلال الشامل لمصر ، كان ماكدونالد يسعى لتثبيت أقدام بريطانيا فى مصر . [٤]

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤٢٧ .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .
(٣) المرجع السابق : ص ص ١٥٩ – ١٦٠
(٤) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، ص ١٤٩ ، انظر كذلك ، عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ١٧٦ .

وعلى كل حال فقد أجريت المفاوضات بين الجانبين لمدة ثلاثة أيام متصلة قدم سعد زغلول خلالها مطالب مصر الأساسية، والتى تتلخص فى قيام بريطانيا بسحب جميع قواتها من الأراضى المصرية ، كما تقوم بسحب المستشارين المالى والقضائى اللذان كانا موضع تذمر المصريين ، وزوال أى سيطرة انجليزية على علاقات مصر الخارجية بالدول الأخرى ، وتتخلى بريطانيا عن دعواها فى أحقيتها لحماية الأجانب والأقليات فى مصر ، ودعواها فى الاشتراك لحماية قناة السويس، وضرورة اعتراف بريطانيا بحق مصر فى السودان وبأنه جزء متمم لمصر . (١)

ونتيجة لتمسك سعد زغلول بمطالبه فشلت المفاوضات بين الجانبين وعاد إلى مصر فى اكتوبر ١٩٢٤ . (٢) وكان سعد متفائلا فى إمكانه انتزاع شىء لمصر من وزارة العمال التى تولت الحكم فى انجلترا . حقيقة إن تولى حكومة يرأسها أحد أقطاب العمال كان حدثا جديدا فى السياسة الإنجليزية . إلا أن الزعماء المصريين كانوا يسرفون دائماً فى التفاؤل حين تولى وزارات العمال الحكم فى انجلترا اعتقادا منهم أنها أقل اتباعا للسياسة الإمبراطورية من المحافظين ، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية فى مبادئها العامة مهما كان من أمر التعديلات الوزارية . وهكذا كان السبب الرئيسى فى فشل مفاوضات سعد– ماكدونالد هو تمسك بريطانيا بإبقاء " القوة العسكرية " فى مصر .

مقتل السير لى ستاك

وعلى كل حال، فإن قيام حكومة دستورية فى مصر ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب ، لم يلبث أن أدى إلى النتيجة المنطقية ، وهى محاولة تحقيق جوهر الاستقلال بعد الحصول على المظهر، وهكذا بدأت الصيحات فى البرلمان من أجل تدعيم الجيش وتخليصه من الوصاية الإنجليزية، بل إن رئيس الوزراء سعد زغلول أعلن رسميا بأن " وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لايتفق مع كرامة مصر المستقلة". (٢)

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ ، انظر كذلك القضية المصرية ، ص ٢١٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) Marlowe, John., Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1953, PP. 222 – 226.

ولكن مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ [١]، على يد جماعة سرية مصرية دبرت لاغتياله منح بريطانيا فرصة كبرى للتصدى لهذا الاتجاه المصرى الوطنى لتمصير قيادة الجيش المصرى وتدعيم هذا الجيش كمّا وتسليحاً ، ولم تتوان بريطانيا فى انتهاز هذه الفرصة واستغلالها لمصلحتها استغلالا كاملاً.[٢]

وفى ذلك الوقت كونت جماعة من الشباب المتحمس جمعية سرية أطلقت عليها اسم " جمعية الفدائيين " ، ورأت أن استقلال مصر لايمكن تحقيقه إلا بالأعمال العنيفة والاغتيالات السياسية . وبدأت هذه الجمعية أعمالها بقتل السير لى استاك سردار الجيش المصرى الذى توفى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ متأثرا بجراحه الناتجة عن إطلاق الرصاص عليه .[٣]

وأحس سعد زغلول رئيس الوزراء ، بخطورة الموقف فأعلن عن أسفه وأسف حكومته لما حدث ، وفعل الملك فؤاد نفس الشىء .[٤]

وقد رأت بريطانيا أن تستغل هذه الحادثة لتنفيذ أدوارها المرسومة فى وادى النيل ، فرأت أن تتخلص من الوجود المصرى فى السودان على أساس أن هذا الوجود هو الذى سبب المتاعب للبريطانيين فى السودان فى ذلك الوقت ، فمنذ ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم عام السودان إلى المندوب السامى فى مصر يخبره – بصرامة الدعاية المصرية فى السودان ضد الانجليز حتى إن العناصر الوطنية السودانية نفسها أصبحت تنادى بأن مصر والسودان وطن واحد .[٥]

---

(١) كان السردار الإنجليزى منذ الاحتلال قائدا عاما للجيش المصرى، ثم أصبح بالإضافة إلى ذلك حاكما عاما للسودان منذ عام١٨٩٩ .

(٢) جاد طه : بريطانيا والجيش المصرى ، ص ص ١٧ – ١٨ .

(٣) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية – الحولية الثانية (١٩٢٥) ، ص ٤١٢ .

(٤) المصدر السابق ، الحوليه الأولى (١٩٢٤) ، ص ٣٦٦ .

(٥) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ ، القضية المصرية ص ص٢١٧ – ٢١٨ .

وفى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ اتجه المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية إلى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وسلم سعد زغلول نسخة من الإنذار . وقد جاء فى المذكرة الأولى منه طلبات محددة هى : (١)

١- أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢- أن تتابع بأعظم نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين أشد العقوبات.

٣- أن تمنع من الآن فصاعدا، وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤- أن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه إلى الحكومة البريطانية.

٥- أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجه إلى السودان .

٦- أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧- أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية .

وجاء فى المذكرة الثانية التى قدمت فى نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام، وبإعادة النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية(٢). واستند اللنبى فى تأكيد إنذاره إلى القوة المسلحة ، فاحتلت القوات الإنجليزية جمرك الإسكندرية واستولت على إيراده ريثما يبت فى أمر الإنذار . (٣)

---

(١) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، ص ١٥٦ ،انظر كذلك : إبراهيم الهلباوى ، مذكراته ، ص ٢٢٦ ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، نفس المكان ، انظر كذلك القضية المصرية ص ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١٦٤ .

وقد أجاب سعد زغلول على مذكرتى المندوب السامى فى نفس اليوم بمذكرة وافقت فيها الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، ولكنها لم توافق على باقى المطالب ، فأجاب المندوب السامى على ذلك فى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) بمذكرة جديدة أبدى فيها تمسكه بكافة المطالب ، وأنه قد أرسل التعليمات إلى حكومة السودان لإخراج القوات المصرية من السودان ، ومنحها حرية زيادة الأراضى المروية فى الجزيرة .[١]

وفى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ تقدم سعد زغلول للملك فؤاد طلبا باستقالة الوزارة[٢] ، ووافق الملك يوم ٢٤ نوفمبر على قبول استقالة سعد زغلول .[٣]

وفى نفس اليوم – ٢٤نوفمبر– أجابت الحكومة المصرية باحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وأرفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة .[٤] كما احتج البرلمان على التصرفات الإنجليزية المنافية لاستقلال البلاد المهددة لحياتها الزراعية والاقتصادية والتى ليست لها أية علاقة بالجريمة ولانظير لها فى التاريخ، كما أعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة . وتقرر إبلاغ الاحتجاج إلى برلمانات العالم وإلى مجلس عصبة الأمم ، مع طلب التدخل لدفع الظلم عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولاتبغى عن استقلالها بديلاً . إلا أن شكوى مصر فى مجلس العصبة لم تسفر عن شيء – إذ صدرت فتوى بأن العلاقات بين مصر وانجلترا ذات طابع دستورى وليست ذات صبغة دولية ، وأن مصر لاتستطيع أن تستخدم نصوص ميثاق العصبة لتتحرر من التحفظات على تصريح ٢٨ فبراير . وهكذا

---

(١) يونان لبيب رزق – السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ، ص ص ٤٧٤ – ٤٧٥ ، انظر كذلك : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، القضية المصرية ، ص ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

(٢) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، كتاب الاستقالة المرفوع إلى جلالة الملك فؤاد من صاحب الدولة سعد زغلول يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

(٣) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، أمر ملكى رقم ٧٦ لسنة ١٩٢٤ بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

(٤) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

استغلت انجلترا نفوذها فى المجال الدولى لكى تحول دون أن تصبح المسألة المصرية خارجة عن نطاق العلاقات بين الدولتين. (١)

طلب إخلاء الجيش للسودان

وصلت تعليمات إخلاء الجيش المصرى للسودان إلى الخرطوم بإجلاء القوات المصرية من السودان مساء يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، فعقد على الفور اجتماعاً فى مقر الحاكم العسكرى ، لوضع خطة الإخلاء ، وأثناء ذلك وصلت برقية من المندوب السامى بالسماح بجلاء القوات المصرية بسلاحها ولكن بدون ذخيرتها . (٢)

ولكى تكون الصورة أكثر وضوحاً لابد أن نوضح وحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان والوحدات المصرية المطلوب سحبها ، وتأثير هذا الانسحاب على زيادة حجم الجيش المصرى فى مصر نفسها .

وقد ذكر اللورد اللنبى فى تقرير إلى حكومته بتاريخ أغسطس ١٩٢٤ حجم وحدات الجيش المصرى فى مصر بالآتى : (٣)

(أ) ٧ كتائب مشاه توزيعها كالآتى : ١-٣ كتائب فى القاهرة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع آلية .

(ب) البطارية الرابعة مدفعية وقوتها ٥ ضباط و١٣٨ من رتب مختلفة ، وهى متمركزة فى القاهرة ، وتسليحها مدفعية جبلية .B-L pr. 6-10 ومعها ١٤٤ دانة شرابنل لكل مدفع.

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١٦٥ .
ثارت القوات السودانية تضامنا مع القوات المصرية التى قاومت سحبها مما أدى إلى الاصطدام بين القوات السودانية وبين الإنجليز . وقد اتهم المصريون بأنهم قد تخلوا عن السودانيين بانسحابهم ، علما بأن انسحاب القوات المصرية إنما تم أمام الضغط ، ولأن مصر لم يكن لها قبل بمقاومة الإنجليز عسكريا . وفى ١٧ يناير ١٩٢٥ تألفت قوة الدفاع السودانية ، وفى الوقت نفسه سحب معظم الموظفين المصريين .

(٢) يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ، ص ٤٧٧.

(٣) F.O.Public Record office 407- 200 (b) sirdarship of Egyptian Army and command of Sudan. Defence Force and British Troops in the Sudan., August 1924.

ومع البطارية الرابعة المدفعية ولحراستها السرية الثالثة حراسة مدفعية وقوتها ثلاثة ضباط و ٦٤ من رتب مختلفة، وهى متمركزة فى القاهرة أيضا .

(جـ) أورطة خيالة قوتها ٦ ضباط و١٤٨ من رتب أخرى ، وهى متمركزة فى القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف . ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(د) الحرس الملكى فى القاهرة :

١- عدد ٧ ضباط خياله و١٥٠ من رتب أخرى، والخيالة مسلحون بالبنادق والسيوف وكمية الذخيرة غير معروفة .

٢- قوة من المشاة تتكون من٢٢ ضابطا و٦٠٧ من رتب أخرى،والمشاة مسلحون بالبنادق وبتدعيم من٢ مدفع فيكرز و ٢مدفع هوتشكيس Hotchkiss.

(هـ) القوات المعاونة :.

١- قسم الأشغال العسكرية ، وقوته ٦ ضباط و٤٠ من رتب أخرى وأفراده غير مسلحين .

٢- إدارة الصيانة ، وقوتها ١٢ ضابطا و١٣١ من رتب أخرى .

٣- القسم الطبى وقوته ١٣ ضابطا و ٩٩ من رتب أخرى .

٤- القسم البيطرى وقوته ضابط واحد و ٩ من رتب أخرى .

٥- إدارة التجنيد وقوتها ٤٤ ضابطا و٥٨ من رتب أخرى .

(و) مصلحة الحدود :

١- مركز تدريب وسرية الجمال قوتها ٢ ضابط بريطانى و١٠ ضابط مصرى و٣٦٥ سودانيا و١٠٩ مصرى من رتب أخرى .

٢- سرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطانى و٦ ضباط مصريين ، و٤٨ مصريا و١٧ سودانيا من رتب أخرى وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاثة مدافع لويس آلية و ١٢,٠٠٠ طلقة لكل مدفع ، و٣٠٠ طلقة بندقية لكل فرد ، و٢٤ سيارة فورد.

ووضح اللورد اللنبى حجم الوحدات المصرية فى السودان بالآتى :[١]

---

(١) F.O.Pullic Record office 407- 200 (b), I bid.

(أ) ٢ كتيبة مشاه قوة كل منها ٢٣ ضابطا و٦١٢ من رتب أخرى .

(ب) ٣ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضباط و١٥٤ رتبا أخرى، وكل بطارية مسلحة بأربعة مدافع جبلية Q.F. ٢,٩٥ ، ٧٦ شربنل ، H.E ١٤ مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع .

(جـ) سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضباط و١٠٣ رتب أخرى وهى مسلحة بأربعة مدافع فيكرز .

(د) كتيبة سكك حديدية فى عطبرة ، وقوتها ٢٤ ضابطا و ١٨٠٨ رتب أخرى.

(هـ) القوات المعاونة :

١- الأشغال العسكرية وقوتها ١٦ ضابطا و ٣٨٨ من رتب أخرى .

٢- الإمداد وقوتها ٢٠ ضابطا و ١٦٠ من رتب أخرى .

٣- القسم الطبى وقوته ٢٣ ضابطا و ١٢٤ من رتب أخرى .

وخلص اللورد اللنبى فى تقريره إلى المجموع الكلى لوحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان على الوجه التالى : [١]

(أ) ٩ كتائب مشاة قوتهم ٢٠٧ ضابطا و ٥٥٠٨ من رتب أخرى، مسلحون بعدد ٥٥٠٨ بندقية .

(ب) ٤ بطارية مدفعية قوتها ٢٠ ضابطا و ٦١٦ من رتب أخرى، مسلحون بعدد ٦١٦ بندقية وعدد ١٨ مدفع جبلى .

(جـ) ٢ سرية حراسة مدفعية قوتها ٨ ضباط و ١٦٩ من رتب اخرى، وهى مسلحة بأربعة مدافع فيكرز .

(د) سرية خيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب أخرى ، مسلحون بعدد ١٤٨ بندقية ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(هـ) الحدود وقوتها ٢٢ ضابطا و ٥٠٧ من رتب أخرى، مسلحون بعدد ٥٠٧ بندقية و ٩ مدافع ثلاثة منها مدافع لويس آلية .

---

(١) Ibid.

(و) الحرس الملكى :

(١) المشاة وقوته ٢٢ ضابطاً و ٦٠٧ رتب أخرى وعدد أربعة مدافع، اثنين مدفع فيكرز واثنين مدفع هوتشكيس .

(٢) الفرسان وقوته ٧ ضباط و ١٥٠ من رتب أخرى، مسلحون بعدد ١٥٠ بندقية .

(ز) القوات المعاونة: وتتكون من ١٤٥ ضابطاً و ١٠٢٩ من رتب أخرى .

وبذلك يصبح المجموع الكلى لحجم وحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان عبارة عن ٤٣٧ ضابطا و ٨٧٨٤ من رتب أخرى، مسلحون بعدد ٧٥٣٦ بندقية، والباقى مسلحون بالسيوف وعدد ١٨ مدفعا جبليا و١٧ مدفعا فيكرز.[١]

المقاومة المصرية ضد إخلاء السودان

يوضح الأميرالاى أحمد بك رفعت قائد الطوبجية (المدفعية) فى ذلك الوقت الخطة التى اتبعها الإنجليز فى إجلاء القوات المصرية عن السودان ، فيذكر أنهم تكتموا الأمر الصادر إليهم من اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر حتى يمكنهم السيطرة على الموقف بهدوء وبأقل خسائر ممكنة ، إلا أنه منذ يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ جاءت بعض الأنباء إلى الضباط المصريين بالخرطوم عن إرسال إنذار من الحكومة الانجليزية إلى الحكومة المصرية بمطالب قاسية . وفى مساء ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح به مواد الانذار.[٢]

وقد اتبع الانجليز خطة ماكرة لإجلاء القوات المصرية عن السودان فأخذوا فى التقرب للمصريين حتى استولوا على مفاتيح مخازن الذخيرة ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وأفرادها عزل من السلاح والذخيرة ، ثم أجبروهم على الانسحاب إلى مصر . وهكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان إلى مصر . ولكن الأمر

---

(١) Ibid.

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية – وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وحدة المذكرات والأوراق الشخصية – غير منشورة – ملف رقم ١٩ / ب، مذكرة الأميرالاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه ، ص ص ٢٧-٢٨.

كان مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم البحرية ، وكانت هذه الوحدات مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة(الأورطة) الثالثة مشاه . فقد استطاع جنود المدفعية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ خاص بعد أن استحوذ الانجليز على المفاتيح الأصلية لمخزن الذخيرة إلا أن القائد البريطانى " ثيروبورن بك " هدد الوحدات المصرية بحصارها من جميع الجهات والإجهاز عليها . وكان قد تم بالفعل ضرب هذا الحصار حول الوحدات المصرية حيث رأوا الجنود المصريين بأعينهم هذا الحصار المستخدم فيه مدافع الماكينة.(١)

ويذكر الأميرالاى أحمد بك رفعت بأنه اصطحب القائد البريطانى إلى المكتب وهو مطمئن بوجود مفتاح الجبه خانه (مخزن الذخيرة) فى جيبه، وأثناء ذلك تم حصول الجنود المصريين على الذخيرة بأكملها من المخزن دون أن يشعر أحد بذلك من منفذ صغير لم يكن يعلم بمكانه القائد البريطانى ثيروبورن بك . وسرعان ما حصل الجنود والضباط على السلاح حيث تسلحت الوحدات المصرية بالبنادق والمدافع، وأصبح جنود القشلاق فى منطقة الخرطوم البحرية جاهزين للقتال . (٢)

ومن موقف القوة الناجم عن تسليح هذه الوحدات المصرية وحصولها على ذخيرتها – على قلتها – رفضت هذه الوحدات المصرية الانسحاب من السودان بأمر صادر من حكومة السودان ، وكان هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام فى السودان قد أصدر أمرا كتابيا يوم ٢٤ نوفمبر إلى قادة وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود بناء على طلب المندوب السامى بالرغم من اعتراض الحكومة المصرية . (٣)

وفى هذه المرحلة العصيبة ، تتضح صورة من الصور المشرفة للعسكرية المصرية ، فعندما طلب نائب السردار الانجليزى من الأميرالاى أحمد بك رفعت تنفيذ الأمر الكتابى بالانسحاب ، أجاب الأخير : " لايمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخير لى

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .
(٢) المصدر السابق، ص ٢٩ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢٠٣ .

أن تحاكمونى بمجلس عسكرى أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر وأكون عنه مسئولا" . إلا أن هدلستون باشا طلب من قائد المقاومة المصرية فى السودان الأميرالاى أحمد بك رفعت عرض الأمر على الوحدات المصرية فى الخرطوم البحرية ، فقام قائد المقاومة بالمرور على هذه الوحدات ، فرفضت الكتيبة الثالثة مشاه تسليم ذخائرها والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج . وكان موقف بطاريات المدفعية الثلاثة الرفض أيضا، إذ قال ضباط هذه الوحدات : " خير لنا أن ندافع حتى نموت ولا نترك السودان إلا بأمر من مليكنا وحكومتنا " . وتم إبلاغ هدلستون بهذا الموقف المصرى الصلب .[١]

وبدأت القوات البريطانية فى تدعيم حصارها للوحدات المصرية ، وبدأت هذه الوحدات بالمقابل فى الاستعداد تحسبا لكل مفاجأة ، هذا رغم الفارق الهائل فى التسليح بين الجانبين . وفى ٢٥ نوفمبر وصل هدلستون إلى مواقع الدفاعات المصرية فى الخرطوم البحرية وكرر أوامره بانسحاب الوحدات المصرية ، إلا أن أحمد بك رفعت طالب بوصول مندوب مصرى من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالته بالمطلوب ، وأنه حتى مع وصول هذا الانسحاب سيكون بالأسلحة والذخائر وجميع المهمات وبالشرف العسكرى .[٢]

وفى نفس الوقت أرسل الاميرالاى أحمد بك رفعت برقية إلى الملك فؤاد أوضح فيها أن القوات الانجليزية تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات، وأن الذخائر المصرية لاتكفى لمجابهة القوات البريطانية ، ورغم ذلك فإن الضباط والصف ضباط والجنود مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصرى أو يموتون عن آخرهم فى قشلاقاتهم .[٣]

وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ وصل المندوب المصرى البكباشى أمين هيمن الذى انتقل إلى مقر الوحدات المصرية الصامدة فى السودان ، وأوضح الضباط حقيقة الموقف السياسى

---

(١) مذكرة الاميرالاى أحمد بك رفعت ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ص ٥١ – ٥٣ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

فى مصر ، وسلم الأميرالاى أحمد بك رفعت خطاب محمد صادق يحيى باشا وزير الحربية والبحرية المصرى القاضى بانسحاب الوحدات المصرية من السودان . (١)

وقد جاء فى هذا الخطاب : " عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى أنكم مستعدون جميعا لإراقة آخر نقطة من دمائكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن، على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لإخراجكم بالقوة من الأراضى السودانية . فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى، وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى" . (٢)

وقد أنهى خطاب وزير الحربية والبحرية الموقف كله ، فقد جمع الاميرالاى أحمد بك رفعت ضباط المدفعية والمشاة وأخبرهم بوجوب إطاعة أمر الملك فؤاد بالانسحاب . (٣)

وهكذا أذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين (٤)، وقامت الوحدات المصرية بالسفر من الخرطوم فى أيام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر والأول والثانى من ديسمبر ١٩٢٤ على خمسة قطارات خاصة (٥)، حيث وصلت الشلال يوم ٥ ديسمبر ، وعلى هذا النحو تم إخلاء السودان من الجيش المصرى. (٦)

والواقع فإن تنفيذ الإنذار البريطانى كان نصرا بريطانيا على الحركة الوطنية سواء فى مصر أو فى السودان ، ففى مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة أحمد زيور

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ ، انظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٢) وثائق المحفوظات المركز العسكرى – غير منشورة ، خطاب محمد صادق يحيى باشا وزير الحربية والبحرية إلى الأميرالاى أحمد بك رفعت .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢٠٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

(٥) مذكرة الأميرالاى أحمد رفعت بك ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٦) عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢-١٩٣٦) ، ص ١٨٧ .

باشا [١] ، الذى لم يكن ليستطيع بماضيه السياسى غير الواضح أن يملأ الفراغ الذى أحدثته غيبة شيخ الساسة المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذى فى مصر . [٢]

وقد شهد السودان تطورات كبيرة نتيجة لتنفيذ الإنذار البريطانى، فقد حدث ما يمكن أن نسميه بثورة عسكرية فى صفوف أفراد الجيش المصرى من السودانيين احتجاجا على إبعاد الجيش المصرى من السودان ، ففى مدينة تالودى رفض الضباط السودانيين الانصراف من طابور أبعد عنه المصريون ووقعوا على تعهد بالنزول مع المصريين إلى القاهرة ، إلا أنه تم إلقاء القبض على هؤلاء الثائرين فى محطة كوستى . [٣]

وفى يومى ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر وقعت مواجهة خطيرة بين الكتيبة الحادية عشرة السودانية فى الخرطوم وبعض الوحدات البريطانية وصلت إلى حد الصدام المسلح ، مما أدى إلى مقتل عدد من الطرفين . إلا أنه نتيجة للفارق الكبير فى التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانية من القضاء على تلك المقاومة السودانية ، وفتت من عضد هذه المقاومة انسحاب المصريين أنفسهم من السودان بعد وصول الأمر المصرى لهم بذلك . [٤]

وفى ١٧ يناير ١٩٢٥ عمدت بريطانيا إلى محاولة سد الفراغ العسكرى الناجم عن إجلاء الجيش المصرى من السودان بإصدار قرار من الحاكم العام الجديد بإنشاء جيش دفاع السودان الذى يدين بالولاء لحاكم عام السودان ، وتقرر أن يخدم الضباط والجنود السودانيون فى الجيش المصرى فى هذا الجيش الجديد[٥]

وعند إعداد الميزانية المصرية فى عام ١٩٢٥-١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء أن " تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية التالية كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤-١٩٢٥ ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصرى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢١٢ .

(٢) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ٣٥ .

(٣) محمد عبد الرحيم ، الصراع المسلح على الوحدة فى السودان ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

(٤) يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ – ١٩٢٤) ص ٤٨١.

(٥) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية – الحولية الثانية (١٩٢٥) ، ص ٥٤ ، انظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١٦٨.

الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان" . [١] وتبين أن الباقى هو مبلغ ٧٥٠ الف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانية الجديدة . [٢]

ولم تكتف بريطانيا بقوة الدفاع السودانية فقط فى السودان ، فلابد من الإبقاء على قوة بريطانية خالصة هناك على غرار جيش الاحتلال البريطانى فى مصر، وإن كانت أقل حجما وتسليحا ، وذلك حتى يمكن لهذه القوة البريطانية الخالصة أن تقوم بالردع المطلوب لأى حركة أو انتفاضة وطنية فى السودان. وبعد عدة دراسات رأى اللورد كافان Cavan فى بداية عام ١٩٢٦ أنه يكفى تخصيص كتيبة بريطانية خالصة فى السودان ، إلا أن الجنرال هدلستون رأى أنه من الأفضل تخصيص كتيبتين أو كتيبة ونصف كتيبة على الأقل حتى خريف ١٩٢٦، وأن النصف الباقى من الكتيبة الثانية إما أن يعود من مصر إلى السودان ، إذا ما حتمت الظروف ذلك ، وإما أن نصف الكتيبة الباقى فى السودان يتجه إلى القاهرة إذا ماسمحت الظروف بذلك . وبمعنى آخر فإن جناحى الكتيبة الثانية يجب أن يتحدا فى القاهرة أو فى الخرطوم فى صيف ١٩٢٦ ، وذلك طبقا للظروف القائمة . وقد وافقه الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر على هذه المقترحات.[٣]

أما بالنسبة للوضعية السياسية للسودان فى هذه المرحلة ، فإن تشمبرلين أوضح عن فهمه بأنه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانية مثل: هونج كونج، أى أن السلطة البريطانية فيه يجب أن تكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك " فهو ليس فى الواقع مستعمرة بريطانية، لأنه من الناحية الرسمية هو تحت السيادة المصرية البريطانية ، وتتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما أعباء التأمين الضرورى لحماية السودان، وإذا كنا ولأسباب تتعلق بمصالحنا فى السودان قد أبعدنا الجيش المصرى عن السودان ،

---

(١) يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٤٨٧ – ٤٨٨ .

(2) F.O.Pullic Record office 407-200 (d) Legal status of Army of occupation (J.478/32 / 16) No. 201 / Foreign office to Law officers of the Crown Meroyn Herbert. F.O.February 27, 1925.

(3) F.O.P.R.O. 407-201 I bid ., (I. 2081/2/16) No. 124 sir G.F.Archer Governer – General of the Sudan to F.O. Sudan (١)Government, London office July 18,1925.

فإن هذا العمل لايعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية، وأن نتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية "[١]

وهكذا ابتعد الجيش المصرى عن السودان ، وتكونت القوة العسكرية السودانية التى تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصرى من السودان، والتى ظلت الحكومة المصرية تساهم بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه سنويا فى الإنفاق عليها.

وكان الانجليز يريدون أن يتخذوا من مقتل السردار ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً – كانوا يريدون أن يتمادوا فى فصله عن مصر ، علاوة على ما فعلوه من طرد الجيش المصرى وقطع علاقات مصر العسكرية به والاستقلال بإدارة شئونه – فلم يبق لمصر من العلاقات مع السودان إلا تلك العلاقة المالية الخاصة بمبلغ العجز فى ميزانية السودان الذى تدفعه مصر سنويا- ومفروض أن ميزانية السودان شيء مقرر لمصلحة السودانيين ، فأراد الانجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لاتصبح لمصر أية صلة به ولاحجة لها للتدخل فى شئونه . وخاف إسماعيل صدقى – وزير الداخلية الذى دخل الوزارة يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٤ والشخصية المحركة للانقلاب السياسى الذى تلا استقالة سعد زغلول – من عاقبة هذا العمل ، فعمل على بقاء هذا المبلغ الذى تدفعه مصر للسودان ، ونجح فى ذلك واعتبره فوزاً لمصر، كما أنه حصل من الحكومة الإنجليزية على تعهد بأنها لاتنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من حقوق تاريخية وطبيعية فى مياه النيل .[٢]

وعلى أثر استقالة سعد زغلول تألفت وزارة أحمد زيور باشا يوم ٢٤نوفمبر سنة ١٩٢٤[٣] ، وشعارها: " إنقاذ ما يمكن إنقاذه " . قبل زيور المطالب الانجليزية فسلم بها

---

(1) F.O.P.R.O. 407-201 I bid., (J. 2081/2./16) Enclosure in No. 124 Memorandum by G.F.Arche (Governer-General (٢)of the Sudan , London July 9, 1925.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ص ١٦٨ – ١٦٩ ، انظر كذلك : إسماعيل صدقى – مذكرات إسماعيل صدقى ، ص ص ٣٠-٣١ ، عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ، ص ١٥٩.

(٣) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، أمر ملكى رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ صادر من الملك فؤاد إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

يختص منها بنظام الموظفين الأجانب ، وسلطة المستشارين القضائية والمالية. واعتقلت السلطات العسكرية البريطانية جماعة من المصريين، واتصل القسم الأوروبى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين لإبلاغهم تعليمات المندوب السامى بشأن المحافظة على أرواح الأجانب.[١]

وحل البرلمان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ وأوقف الدستور. ونكلت حكومة أحمد زيور باشا بخصومها تنكيلا شديدا، وتعرضت للحقوق والحريات بشكل لايرضى الحق ولا العدالة ولا الضمير ، وأخذت تغرى الناس بالوعد والوعيد لكى تضم أكبر عدد إلى حزب الاتحاد الذى تألف برياسة يحيى باشا إبراهيم . وهكذا أعدت العدة للانتخابات الجديدة وللمعركة القادمة بين إسماعيل صدقى والوفد. ورغم ما كان سعد لايزال يتمتع به من شعبية إلا أن أحداث الفترة المنصرمة قد نالت منه بعض الشىء – فإن حكومته قد استثارت حفيظة عدد لابأس به من الموظفين بسبب محاباته لأنصاره . كما أن مواقفه الصلبة إزاء القصر قد استثارت حفيظة بعض أنصاره . ثم إن هيبته قد نالت منها الأحداث التالية لمقتل السردار: فاستقالته السريعة بدت للبعض على أنه تنصل من المسئولية لايصح أن يصدر عن زعيم . على أنه من الناحية المقابلة كان لايزال يستند على شعبيته الأسطورية التى امتزجت فيها الحقيقة بالتمنى والخيال – وهى الشعبية التى عوّل إسماعيل صدقى على أن يوجه إليها ضرباته المباشرة .[٢]

وفى مارس ١٩٢٥ جرت الانتخابات على درجتين بدلا مما أصر عليه الوفد من جعلها على درجة واحدة . وحين تمت الانتخابات أعلنت الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية وأنها قررت الاستمرار فى الحكم مع تعديل أعضائها . وبقى أحمد زيور فى الرياسة وخرج من الوزارة الوزيران الوفديان عثمان محرم وأحمد خشبة، ودخلها وزراء من حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد إلى جانب بعض المستقلين . ولما أجريت الانتخابات لرياسة مجلس النواب نال سعد زغلول ١٢٣ صوتا ونال عبد الخالق ثروت

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، انظر كذلك عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول – طبعة دار الشعب ١٩٦٩ ، ص ص ١٥٥ – ١٥٧ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى – تاريخ مصر السياسى ، ص ١٦٩ .

٨٥ صوتا . فاستقال أحمد زيور ورفض الملك فؤاد قبول استقالته ووقع مرسوما بحل مجلس النواب – فكان عمره أقصر مدة انعقد فيها مجلس النواب فى مصر ، وربما فى تاريخ المجالس النيابية فى العالم- إذ لم يزد عمره على ثمانى ساعات . (١)

وتلا ذلك استقالة اللورد اللنبى فى مايو سنة ١٩٢٥، وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا ، وكان من غلاة الاستعماريين الانجليز واتجه إلى التشبه بكرومر – لدرجة أنه حاول محاولة مقصودة أن يجعل من كتابه " مصر منذ كرومر" تكملة لكتاب " مصر الحديثة " الذى وضعه كرومر . (٢)

ولم تلبث وزارة أحمد زيور باشا أن تعرضت لهزة أطاحت بها جاءت من وراء كتاب "الإسلام وأصول الحكم " للشيخ على عبد الرازق . والكتاب بحث فى الخلافة الإسلامية حاول مؤلفه أن يدلل فيه على أن الخلافة نظام ليس من صميم الإسلام . وفكرة كهذه ـ ظهرت فى الوقت الذى كان فيه مصير الخلافة لايزال يشغل المسلمين ـ كان لابد أن تثير الرأى العام المصرى، وأن تحدث حدثا فى السياسة المحلية ، خاصة وأن الملك فؤاد كان يطمح إلى الخلافة لنفسه، وأن صاحب البحث من أسرة بارزة فى حزب الأحرار الدستوريين . وأدت الأزمة المترتبة على الكتاب إلى إقالة عبد العزيز فهمى وزير الحقانية وأحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، ثم خروج الوزراء الدستوريين جميعا من وزارة أحمد زيور التى اقتصرت على الاتحاديين والمستقلين . ثم استصدرت الوزارة مرسوما ملكيا يجبر كل التنظيمات السياسية على الإفصاح عن تفاصيل براجمها وفروعها وعضويتها ، على أن تكون هذه التنظيمات تحت إشراف الحكومة وإلا تعرضت للحل . (٣)

واحتج الوفديون والأحرار الدستوريون وأعضاء الحزب الوطنى على هذا الإجراء وأعلنوا رفضهم لشروطه . ثم دعوا البرلمان – طبقا للدستور- إلى اجتماع عقد فى ٢١

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٦٩ – ١٧٠ .

(٢) Adam, C.F.Life of George Lioyd, PP.205-207.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٧٠ . وسوف نوضح الأسباب الحقيقية لإرسال لويد إلى القاهرة بدلا من اللورد اللنبى .

نوفمبر ١٩٢٥ فى فندق الكونتنتال – إذ كان الجيش يحتل البرلمان . وهناك احتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور ، وقرروا عدم الثقة بها واعتبار دور انعقاد البرلمان قائما قانونا . ولعله من الغريب أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الاحتجاج وهم الذين أيدوا وزارة أحمد زيور وصدر قرار حل مجلس النواب وهم فى الحكم ، فلم يحتجوا على ذلك بأى شكل .[١]

هناك آثر اللورد لويد أن يتدخل بعد أن لم يبق لوزارة زيور ما يبرر وجودها بعد قبولها التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ . ففى أواخر عام ١٩٢٥ جرت بين وزارة زيور وبين الإيطاليين مفاوضات لإنهاء مسألة الحدود الغربية والبت فى أمر واحة جغبوب . وكان هم الوزارة أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها إلى بلدة بردية غربا . وكان الإيطاليون قد احتلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية ، وهو طريق الدخول إلى مصر من ناحية الغرب . أما الإيطاليون فكانوا يهتمون بالاحتفاظ بواحة جغبوب التى بها ضريح للسنوسيين تنبعث منه حسب اعتقادهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم فى طرابلس تخلق لهم المشكلات. وكان من حجة مصر فى ملكيتها للواحة أن إنجلترا ذاتها اعترفت أثناء الحرب العالمية الأولى بملكيتها لمصر فى معاهدة شاليوت التى عقدتها مع السنوسيين . أما حجة الإيطاليين فهى أنهم ورثة الأتراك فى ولاية طرابلس بما فيها واحة جغبوب ، وأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العثمانية كان الولاة الأتراك يعدونها واقعة فى نطاق ولاية طرابلس – بل إن بعض الكتب الجغرافية المقررة فى مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب فى خريطة طرابلس . وبرر إسماعيل صدقى – الذى قام بالمفاوضات عن الجانب المصرى – تنازله عن جغبوب بأنها ذات أهمية من الوجهة العسكرية بمقارنتها بالمنطقة الشمالية المشرفة على السلوم .[٢]

أما خصومه فقد ذهبوا إلى أن مصر لم تعوض عن خسارتها لجغبوب بشىء يذكر . وأبى البرلمان المصرى أن يبرم المعاهدة التى نفذت بالفعل . بل لم تنقطع القوات الإيطالية

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٢) إسماعيل صدقى ، مذكرات إسماعيل صدقى ، ص ص ٣١-٣٢ .

فى طرابلس عن الإغارة على الحدود المصرية واقتحامها من آن لآخر واحتلال أراضيها بحجة مطاردة الفارين من الثوار الطرابلسيين . وكانت إيطاليا تسعى إلى تسوية حدودها الطرابلسية على حساب مصر ، وإلى السيطرة على طرق القوافل الممتدة من مصر نحو الغرب ، ثم إلى شمال السودان الغربى تحقيقا لأغراض حربية وتجارية – وقد حققت بعض غاياتها بعقد المعاهدة مع مصر والاستيلاء على جغبوب ، ثم لم تكتف بذلك بل احتلت واحة الكفرة فى عام ١٩٣١ .[١]

وقد أبدى جورج لويد أنه إنما يتدخل لمناصرة الحكم النيابى : فبدأ بالعمل على إقصاء حسن نشأت عن الديوان الملكى بحجة أنه يناصب الحكم النيابى العداء. ثم استقر الرأى على إجراء الانتخابات العامة . واتفقت الأحزاب المعارضة للحكومة على تقسيم الدوائر فيما بينها – وفاز الوفديون بـ١٦٥ مقعدا والدستوريون بـ ٢٩ مقعدا والحزب الوطنى بخمسة مقاعد .[٢] واستقالت وزارة أحمد زيور باشا فى ٧ يونيه ١٩٢٦ [٣] ، وحال لويد دون ترأس سعد زغلول للوزارة الجديدة بحجة أنه مسئول عن مقتل السردار بسبب ما أثارته وزارته من تهييج للخواطر ضد الإنجليز .[٤] وتم الاتفاق على أن يرأس سعد زغلول مجلس النواب ، وأن يكون عدلى يكن رئيسا للوزارة الائتلافية التى اشترك فيها الوفديون والأحرار الدستوريون . كما تم الاتفاق على أن يتولى عبد الخالق ثروت وزارة الخارجية .

ولم يجد البريطانيون فى ذلك الوقت غضاضة فى أن يروا أن التدريب الحربى والأسلحة المملوكة للجيش المصرى فى سنة ١٩٢٥ مناسبة للتعامل مع أى موقف داخلى – وأن نقص الأسلحة الحديثة فى الجيش المصرى يعد حسنة وليس نقيصة ، وأن التدريب على

---

(١) محمد حسين هيكل وآخرون ، السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، ص ص ١٠١ – ١٠٣ .

(٢) Lioyd, George, Egypt since Cromer, 2 vols, PP.158-159.

(٣) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، كتاب الاستقالة المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد من حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ .

(٤) Lioyd, George., I bid .

الأسلحة التى فى يد الجيش المصرى فى ذلك الوقت كاف لمواجهة الاضطرابات دون إراقة حمامات دم بين المتظاهرين . وقد انتهت الحكومة البريطانية إزاء كل هذه الاعتبارات الصادرة من جانبها إلى رفض السماح لمصر برفع كفاية جيشها . (١)

وبالنسبة لأسلوب الإدارة فى الجيش المصرى فقد كان الفريق سبنكس باشا – مفتش عام الجيش – مسئوول عن تدريب الجيش المصرى وتمرينه عسكريا ، ولهذه الغاية عليه التفتيش على جميع جنود الجيش الموجودة فى القطر المصرى وتقديم التقارير عن تمرينها وكفاءتها وأيضا الحصول على الأخبار الخاصة بها ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى فى القطر المصرى والسردار بواسطة رئيس أركان حرب والادجوتانت جنرال فى جميع الشئون الخاصة بالتدريب والضبط والربط والتحركات ، وهو مسئول عن العلاقة بين الجنود الانجليز فى القطر المصرى وبين الجيش المصرى فى القطر المصرى . ووفقا للاختصاص المعقود لمفتش عام الجيش ، فإنه كان مالكا لزمام أمور الجيش تماماً . (٢)

ولقد جرى العرف مدة طويلة فى تشكيل الوزارات المصرية على أن لايعين وزير خاص لوزارة الحربية ليخلو الجو فيها للسردار أو نائبه ، ومفتش عام الجيش من بعده – كما كان وزير الأشغال وزيرا للوزارتين " الحربية والاشغال " – ولم تكن للوزير من السلطة إلا ما نص عليه القانون المالى فى شئون الموظفين المدنيين فى الوزارة من تعيين أو تثبيت أو غير ذلك – بل إنه حتى فى هذا فإن سلطته لم تكن مطلقة بل كان منفذا لما يقرره السردار ومستشاروه فى شأن هؤلاء الموظفين . (٣)

إنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط

وفضلا عن السلطات المخولة لمفتش عام الجيش وفقا لاختصاصاته – فقد خرج "محمد صادق يحيى باشا " وزير الحربية فى حكومة أحمد زيور باشا الأولى " ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ – ١٣ مارس ١٩٢٥ " بمرسوم بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط استهدف من

---

(١) F.O. 407/122, Quarterly report. No. I. On the Egyptian Army Date 4 April 26th 1937.

(٢) Ibid.

(٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، ص ٢٨٢.

إنشائهما فى الظاهر نقل سلطة المفتش العام للجيش إليهما- وهو ما استبعد حدوثه فى عهد " أحمد زيور باشا " الذى كانت تسيطر عليه فكرة ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة إلى " سعد زغلول وأنصاره" إذا أريد للبلاد إدارة كريمة ونظاما مستتبا وعلاقات ودية مع بريطانيا [١]- لكن تشكيل هذا المجلس واللجنة كان يبين أن أى قرارات لم تكن لتصدر دون مصادقة البريطانيين المهيمنين عليها .

ذلك أن مجلس الجيش تشكل من وزيرالحربية رئيساً ، ومن وكيل الوزارة ، وسردار الجيش ، والمفتش العام للجيش ، والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود أعضاء – ومن أربعة أعضاء يختارون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين. واختص هذا المجلس بإبداء الرأى فى قوات الجيش وتشكيله ، ونظام هيئة رياسة الجيش (أركان حرب) وتشكيلها ونظام الأسلحة المختلفة وتشكيلها ، وتقسيم البلاد إلى أقسام أو مناطق عسكرية، ونظام هذه الأقسام أو المناطق وترتيب القيادة فيها ، التجنيد ، تسليح الجيش وإمداده بما يلزمه من المهمات الحربية وبما يلزمه من الأغذية ، بهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل ، الثكنات والأبنية الحربية الأخرى ، والتعليم العسكرى وعلى وجه الخصوص برامج المدارس الحربية ونظام البعثات المدرسية العسكرية فى البلاد الأجنبية ، وإنشاء الاستحكامات. وعلى العموم تنظيم الدفاع عن البلاد، بالاضافة إلى ماعدا ذلك من المسائل التى يرى الوزير محلا لعرضها على المجلس . [٢]

أما لجنة الضباط فقد تشكلت من وكيل وزارة الحربية والسردار والمفتش العام للجيش – واختصت بتعيين الضباط أيا كانت درجاتهم وترقياتهم وإحالتهم على الاستيداع والمعاش أو رفتهم، ومنح الأوسمة والأنواط والميداليات الحربية والمكافآت الأخرى لمن يستحقها من الضباط، واختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية . [٣]

---

(١) وثائق دار المحفوظات العسكرية للقوات المسلحة ، مرسوم بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، ملف رقم ٥٧٠/أ/ ٢٥ سرى جدا ، انظر كذلك السجل التاريخى لوزارة الدفاع ، ص ص ٦٨ – ٦٩ .

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، السجل التاريخى لوزارة الدفاع ، ص ٦٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

فإذا ما تناولنا مجلس الجيش من حيث التشكيل نجد أن السردار وهو بريطانى والمفتش العام للجيش وهو بريطانى والمدير العام لمصلحة الحدود وهو بريطانى – فى مواجهة وزير ووكيل وزارة الحربية لاحول لهما ولاقوة بحكم وجود الاحتلال البريطانى والسيطرة البريطانية وخضوع الوزارات المصرية . ومحصلة ذلك أن أيا من الاختصاصات الممنوحة لمجلس الجيش لم يكن متيسرا إبداء رأى فيها إلا للإدارة البريطانية بالجيش . وبالنسبة للجنة الضباط – فيمكن القول أنها كانت بريطانية بحتة – ذلك أن المصرى الوحيد فيها كان وكيل وزارة الحربية – إلى جانب السردار والمفتش العام – ولم نسمع فى تاريخ السياسة المصرية عن وكيل وزارة فى العشرينيات أو الثلاثينيات عارض سياسة البريطانيين . بل إنه بالنسبة للسردار فى مجلس الجيش ، وفى لجنة الضباط – لم تقو حكومة ما على شغل مكانه بمصرى طوال الفترة من ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وحتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ – واستمر المفتش العام للجيش شاغلا الوظيفتين دون معارض .

ونخلص من هذا أن إدارة الجيش وكل ما يتصل به كان حكرا على الضباط البريطانيين معززين بالاحتلال البريطانى – ولم يكن هناك والأمر كذلك – أى فرصة لهذا الجيش فى الحصول على سلاح أو زيادة عدده .

تدعيم الجيش المصرى وتسليحه

كانت حكومة سعد زغلول باشا قد طالبت بزيادة عدد الجيش وتدعيمه وتسليحه بأحدث الأسلحة والمعدات ، بل إن سعد زغلول طالب بتولى الضباط المصريين ، مسئولية قيادة الجيش بدلاً من الضباط البريطانيين . ومع بداية عام ١٩٢٥ ورحيل حكومة سعد زغلول أوضحت الحكومة المصرية عن رغبتها فى تطوير تسليح الجيش المصرى وزيادة عدد أفراده . وقد سمح فى ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامى اللورد اللنبى بشراء ٦ قطع مدفعية آلية (رشاشات) من السلطات الحربية البريطانية . وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكى المصرى بأن يشترى على نفس المنوال قطع آلية لهذه القوة . وفى إبريل من السنة نفسها (سنة ١٩٢٥) تم اتصال آخر بالسلطات البريطانية فى مصر لشراء ٦ قطع آلية أخرى للحرس الملكى.[١]

---

(١) F.O.P.R.O. 407-200 (C.), No. 187.
انظر كذلك وثائق المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة – وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وحدة التسجيلات مع القادة والزعماء والمسئولين – تسجيل مع فؤاد سراج الدين باشا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٧ .

ونتيجة لمقتل السير لى ستاك وإخلاء الجيش المصرى للسودان ، فإنه تم إعادة كتيبتين مشاه ، وثلاثة بطاريات مدفعية إلى مصر ، ومعها عدد كبير من الضباط المصريين الذين كانوا يخدمون فى الكتائب السودانية . وخوفا من أن يقوم هؤلاء الضباط بأعمال التمرد فى القاهرة ، فإنه تقرر امتصاصهم وذلك بزيادة الجيش المصرى بكتيبتين مشاه وكذلك ببطارية مدفعية أو أكثر.[١] ويؤكد المندوب السامى أن الملك فؤاد هو الذى رغب فى زيادة الجيش المصرى من ناحية الأفراد ، وأن الفكرة جاءت منه شخصياً ، خصوصا وأن إسماعيل صدقى باشا أبلغه أنه لاهو ولا رئيس الوزراء يوافقان على هذا الاقتراح.[٢] وقد اوضح المستر تشمبرلن عن قلقه للمندوب السامى بالنسبة لهذه المسألة ، وأمره بإرسال أية معلومات خاصة بهذا الموضوع بصفة فورية إلى لندن وذلك حتى[٣] تجد الحكومة البريطانية الوقت الكافى لاتخاذ الإجراءات المناسبة .[٤] والواقع فإنه – فى هذه المرحلة – ونتيجة لعدم موافقة المندوب السامى على هذه الزيادة فى وحدات الجيش المصرى ، فإن المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى .[٥]

حجم الجيش المصرى عام ١٩٢٥

ذكر الجنرال سبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى فى ١٦ ابريل ١٩٢٥ ، حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت وتأثيرعودة وحدات الجيش المصرى من السودان إلى مصر على الوجه التالى :[٦]

---

(1) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) (1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187 op, cit.

(2) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) (1201/133/16) No. 185 Field Marshal viscount Allenby to Mr. Austen Chaberlain, Cairo February 18, 1925).

(3) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) Mr. Austen Chamberlain to Field Marshall viscount Allenby. F.O. April 4, 1925.

(4) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) Enclosure in No. 191 Memorandum on Increase in Numbers and Weapon Efficiency of Egyptian Army. Sir L. Worthington- Evans to Mr. Austen Chamberlain, War office, May 21,1925.

(5) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 187 Field Marshal viscount Allenby to Mr. Austen chamberlain (No. 287) Cairo, April 18, 1925.

(6) F.O.P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) Enclosure 3 in No. 187, Note by Inspector- General of Egyptian Army. War office, Egyptian Army, Cairo, April 16, 1925.

١- حجم الجيش المصرى بدون الحرس الملكى :

أورطة خيالة	١٥٥	فردا من كل الرتب.
بطارية مدفعية	١٦٢	فردا من كل الرتب.
سرية حراسة مدفعية	١١٦	فردا من كل الرتب.
٧ كتائب مشاه	٤٤٤٥	فردا من كل الرتب.
المجموع	٤٨٧٨	فردا من كل الرتب.

٢- حجم الوحدات المصرية التى كانت فى السودان :

٣ بطارية مدفعية	٤٦٥	فردا من كل الرتب.
سرية حراسة مدفعية	١١٦	فردا من كل الرتب.
٢ كتيبة مشاه	١٢٧٠	فردا من كل الرتب.
المجموع	١٨٥١	فردا من كل الرتب.

٣- وبجلاء الوحدات المصرية من السودان زادت قوة الجيش في مصر، وأصبحت على الوجه التالى :

كل رتب قوة الجيش المصرى الموجودة فى مصر ٤٨٧٨

كل رتب قوة الجيش المصرى التى كانت فى السودان ١٨٥١

وبذلك يكون حجم الجيش المصرى شامل الوحدات العائدة من السودان٦٧٢٩ فردًا.

٤- تم تخصيص الوحدات الآتية فى ميزانية عام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ ، كوحدات مضافة :

سرية خيال تشتمل على ١١٥ فردا من كل الرتب .

٢ كتيبة مشاة (تجهيز ممتاز) تشتمل على ١٦٩٤ فردا من كل الرتب.

وبذلك يكون حجم الوحدات المضافة فى ميزانية ١٩٢٥/ ١٩٢٦ هو ١٨٤٩فردا.

كما خصصت ميزانية عام ١٩٢٥/ ١٩٢٦ ، إعادة تسليح بطارية مدفعية بأربعة مدافع هاوتزر ٣,٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية : 10Pr. المسلح بها الجيش المصرى فى ذلك

الوقت ، وهناك مدفعان هاوتزر ٣,٧ بوصة قد صدرت التعليمات من لندن بإرسالهما بالفعل. وكذا تشكيل ١١ فصيلة مدافع فكيرز آلية بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه .

٥- حجم الحرس الملكى :

سرية خيالة	١٥٧	فردا من كل الرتب.
كتيبة مشاه	٦٢٩	فردا من كل الرتب.
المجموع	٧٨٦	فردا من كل الرتب.

إلا أن المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندى ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز، وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss، ويضاف إلى ذلك أن سلطات القصر كانت تفاوض فى ذلك الوقت لشراء ٦ مدافع آلية لويس من الجيش البريطانى .

٦- إدارات الجيش :

إدارة التجنيد	١٠٦	فردا من كل الرتب.
إدارة التنظيم والمناطق	١١٧	فردا من كل الرتب.
قسم الأشغال العسكرية	٦٦١	فردا من كل الرتب.
إدارة الإمداد والتموين	٢٢٤	فردا من كل الرتب.
إدارة الصيانة	٣٠٧	فردا من كل الرتب.
القسم الطبى	٥٥٤	فردا من كل الرتب.
القسم البيطرى	٨٧	فردا من كل الرتب.
المجموع	٢٠٥٦	فردا من كل الرتب غير مقاتلين

والخلاصة أنه بتشكيل الوحدات الجديدة فإن المجموع النهائى لأفراد الجيش المصرى سيصبح : ٢ سرية خيالة ، ٤ بطارية مدفعية ، ٢ كتيبة مشاه مسلحة بتسليح ممتاز ، ٩ كتائب مشاة مسلحة بتسليح تقليدى ، الحرس الملكى يبلغ ٩٦٨ فردا، وإدارات الجيش المختلفة تبلغ ٢٠٥٦ فردا ... ومجموع كل هذه الوحدات يبلغ ١١٦٢٠ فردا .

وفى مجال تقييم هذه الأسلحة الآلية ، لا يجب أن نخضعها للمعايير الحالية فى التسليح، فالواقع أن (الرشاشات) كانت فى ذلك الوقت بمثابة ثورة فى تسليح الجيش المصرى بالنسبة للتسليح الذى كان قائما .

وعلى أية حال ، وافق المندوب السامى – بعد تباحثه مع قائد قوات الاحتلال – على بيع هذه الأسلحة المتطورة – حينذاك – للحكومة المصرية ، بعد أن توصل إلى قرار بأنه من الأفضل للبريطانيين بيعها لها مع إمدادها بالذخيرة ٢ بدلا من أن تقوم الحكومة المصرية بالحصول عليها من إيطاليا أو فرنسا أو أية دولة أخرى ، وذلك فى حالة استبعاد السلطات البريطانية من القيام بالتفتيش على القطع المباعة أو كمية الذخيرة التى فى حوزة الجيش المصرى واللازمة لتشغيل هذه المدافع .[١] كما أن اللورد اللنبى استبعد احتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الاحتلال والجيش المصرى فى ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى أن " الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم فى البرلمان وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصات لها ".[٢]

ومن ناحية أخرى ، وطبقا لرأى قائد قوات الاحتلال فى مصر ، فإن سعد زغلول لم يكن قد بدأ بعد مجهوداته كى يستميل الضباط المصريين إلى جانب الحركة الوطنية. وهكذا استخلصت السلطات البريطانية فى مصر بأنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الجيش المصرى قد يتحول إلى عداء وشيك للقوات البريطانية .[٣] هذا بالإضافة إلى أن السيرلى ستاك نفسه قد أشار فى عام ١٩٢٤ وقبل مقتله إلى أن " المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الآن هى قديمة ، وأن هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها " .

---

(1) F.O.P.R.O 407-200 (C) size and Armament of Egyptian Army. (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187.

Memorandum on the Military situation in Egypt, R.Haking Lieutenant General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.

(2) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1396/133/16) No. 190 Field Marchal viscount Allenby to Mr. Austen chamberlain.

(No. 327) Cairo, May 6.1925.

(3) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J . 1201/ 133/ 16) Enclosure 2 in No. 187. op. Cit.

والسير لى ستاك هو الذى أوصى الحكومة المصرية باختيار المدفع الهاوتزر ٧,٣بوصة البريطانى عند إعادة تسليح المدفعية ، ومن وجهة النظر البريطانية ، فإنه من الصعوبة بمكان منع المصريين من اتباع مشورة السير لى ستاك . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يتعلم أفراد المدفعية كيفية استعمالها وهذا لايمكن أن يتم قبل إنشاء مدرسة المدفعية .(١)

كان لابد – من وجهة النظر البريطانية – من التحرى عن الأسباب الحقيقية للمطالبة المصرية بزيادة قوة مصر العسكرية ، والتأكد من أن هذه الزيادة لن تستمر حتى تصبح خطرا إذا لم يكن بالضرورة مهددا للقوات البريطانية فى مصر ، فإنه من المؤكد أنه سوف يهدد الحكومة المصرية ذاتها ، وذلك فى حالة ما إذا استخدم الجيش المصرى كسلاح سياسى . وليس هناك من شك فى أن هذا التصور له ما يبرره " فهناك رغبة واضحة لدى الوطنيين المصريين لخلق جيش قوى بدرجة كافية حتى يمكن استخدامه فى تحقيق أغراض سياسية ، وكأسلوب للضغط به على الحكومة المصرية وعلى السلطات البريطانية ، والصحف المصرية مليئة بالمقالات التى تنادى بوجوب أن تكون لمصر قوات مسلحة مناسبة لها كدولة كبيرة وقادرة على الدفاع عن استقلالها وحقوقها " .(٢)

وكانت الحكومة المصرية – بعد موافقة المندوب السامى – قد ضمنت فى ميزانية وزارة الحربية للعام ١٩٢٥/ ١٩٢٦ بندا يسمح بتشكيل ١١ فصيلة مدفعية آلية بواقع ٤ مدافع لكل فصيلة، وكذلك تشكيل بطارية مدافع هاوتزر٧,٣بوصة(٣)

ومفهوم أن كل فصيلة مدافع آلية سوف تدعم كتيبة مشاة . إلا أن السلطات البريطانية فى مصر رأت أن تشكل كل فصيلة مدافع آلية من مدفعين فقط وليس من أربعة مدافع كما تقضى بذلك التنظيمات التى كان يسير عليها الجيش البريطانى نفسه ، وذلك كمحاولة لتخفيض التسليح المصرى بهذه الأسلحة المتطورة.(٤)

---

(1) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to sir L. Worthington – Evans. F.O. May 27, 1925.

(٢) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ص ٥٠-٥١ .

(3) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J . 1201/ 133/ 16) Enclosure 2 in No. 187. op. Cit.

(4) F.O.P.R.O 407-200 (C) No. 187, op. Cit.

وحاول سعد زغلول – أثناء تمتعه بالسلطة – استخدام الجيش سياسيا ، وذلك عندما أمر بطرد ضباط الجيش والشرطة الذين تصدوا للجماهير التى تظاهرت لصالحه قبل وصوله إلى السلطة. وبطبيعة الحال فإن أى سياسى أو رجل عسكرى يعلم أنه من الخطورة بمكان استخدام الجيش أو الشرطة لمساعدة حزب سياسى ضد حزب آخر اللهم إلا إذا وقعت ثورة .(١)

ويعترف الجنرال هوكنج Hoking قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر آنذاك بأن سعد زغلول " يحاول الآن أن يسيطر على الجيش ، وهو يستخدم بعض الضباط لهذا الغرض ، وإن كان من المشكوك فيه أن يحوز أى نجاح فى هذا الصدد " .(٢) ويضيف الجنرال هوكنج : " إن بعض زعماء الأحزاب السياسية يحاولون التأثير على الجيش المصرى وجعله معاديا للبريطانيين . "(٣)

ويلح اللورد اللنبى – المندوب السامى البريطانى – على هذه النقطة موضحا " أن جزءا من برنامج أتباع سعد زغلول يوضح أهمية زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى حتى يمكن بالاعتماد على هذه القوة المسلحة المصرية فرض المطالب المصرية على بريطانيا عند المفاوضات بين الدولتين. إلا أن زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى لها احتمالات أخرى....فبينما هى تزيد من الشعور بالكرامة والعزة الوطنية عند المصريين ، فهى من ناحية أخرى مصدر للرضاء الملكى ، لأنها تمنح الملك قوة أكبر وحكما مطلقا مستتبا والملك فؤاد قد يكون على حق ، إلا أن السلاح له الحد الآخر والذى يحاول الزغلوليون سنّه. وعلى أية حال فإن لنا مصالحنا الخاصة التى تدعونا للتفكير والدراسة المتأنية ".(٤)

ويقترح اللنبى بعد ذلك على تشمبرلين أنه من الأفضل إيقاف أى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وإن كان يرى أنه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس

---

(١) جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(2) F.O.P.R.O 407-200 (C) Enclosure 2 in No. 187, oP. Cit.

(3) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1396/133/16) Enclosure in No. 190, Lieutenant-General sir R. Haking to Field- Marshal viscount Allenby Headquarters, British Troops in Egypt, Cairo, May 4, 1925.

(4) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1396/133/16) No. 187, op. Cit.

الملكى– إرضاء للملك فؤاد –٦ مدافع آلية إضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على أكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتى تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه .(١)

ويؤكد الجنرال هوكنج قائد القوات البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت ، أن زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأفراد وكذلك تدعيم وحداته بأسلحة آلية وبالمدفعية الثقيلة ، هى فى الأساس لتدعيم دولة مصر ضد بريطانيا وليست للقضاء على ثورة متوقعة أو للدفاع عن الدولة ضد عدوان خارجى متوقع . ويورد الجنرال هوكنج ملاحظة فيقول : " فى الفترة الحالية ، كل الدول الكبرى فى العالم تسعى لتخفيض أسلحتها تحت رعاية عصبة الأمم ، بينما مصر تحاول زيادة قواتها العسكرية من ناحية الأفراد والتسليح " .(٢)

إن ما يقوله الجنرال هوكنج كان رأى قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر الذى يحاول أن يجعل خصمه فى حالة ضعف مستمرة ليستطيع مواجهته . فالدول التى أخذت فى تخفيض تسليحها فى ذلك الوقت كانت دولا مستقلة كاملة الاستقلال ولاترابط فى أراضيها قوات احتلال تسلبها جوهر استقلالها .. ولذلك كان ينظر إلى زيادة حجم الجيش المصرى والعمل على زيادة كفاءة تسليحه بأنها عملية موجهة فى الأساس ضد بريطانيا .

وهكذا كان الاتجاه البريطانى بصفة عامة هو عدم تشجيع تسليح الجيش المصرى بأكثر من ٢٢ مدفعا آليا، والتى وافق المندوب السامى اللورد اللنبى على تدعيم الجيش المصرى بها. إلا أنه كان من المتوقع أن يطلب موسى فؤاد باشا وزير الحربية والبحرية المصرى اعتماد زيادة فى الميزانية الخاصة بالجيش لشراء كميات أخرى من الأسلحة الآلية أكثر من الكمية المتفق عليها (٢٢ مدفعا) والمخصص لها بند فى الميزانية ، وهكذا قام المندوب السامى باستدعاء وزير الحربية المصرى فى أوائل مايو ١٩٢٥ ، وأبلغه بأن عليه أن لايزيد من مقترحاته بالنسبة لتدعيم الجيش المصرى بالأسلحة الآلية عما تم تخصيصه فى الميزانية .

---

(1) Ibid.

(2) F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1201/133/16) No. 187, op. Cit..

وقد امتثل الوزير لهذا الطلب ، بل زاد على ذلك بأن أنكر بأن لديه أى اتجاه لطلب هذه الزيادة .

أما بالنسبة لزيادة عدد ضباط الجيش المصرى كنتيجة لعودة عدد كبير منهم من السودان بعد إخلائه ، فإن الحكومة المصرية أعدت مشروعا لتقاعدهم على نفس المنوال الذى كان يعامل به الموظفون الأجانب . وكان عدد هؤلاء الضباط الزائدين عن حاجة الجيش المصرى – طبقا لوجهة النظر البريطانية – نحو ٢٠٠ ضابط ، وكانوا غير راضين عن أحوالهم ، وبرزوا كدليل واضح للدعاية ضد الحكومة المصرية القائمة إلا أن إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت أعد مشروعا لتوظيف هؤلاء الضباط لكادر جديد كضباط للخفراء ، وذلك حتى يتلافى احتمال المصادمات بينهم وبين غيرهم من الضباط لأغراض الترقية سواء فى الجيش أو فى الشرطة .[١]

وقد اعتبرت السلطات البريطانية أن هذه الفكرة فكرة حسنة ، رغم أن المشروع تعرض للنقد الشديد من جانب وزارتى الحربية والداخلية ، لأنه كان من المتوقع أن الضباط الذين سيعينون فى هذا الكادر الجديد لتدريب الخفراء لن يكونوا راضين عن تلك الوظائف الجديدة لخسائرهم المادية الناتجه عن فقدانهم للبدلات المالية المخصصة لضباط الجيش ، وكذلك لأنهم سيسببون غيرة ضباط الشرطة الذين يبذلون جهودا أكبر فى أعمالهم.[٢] وعلى أية حال ، فقد تم تنفيذ هذا القرار ، واتجه الضباط الذين عينوا فى الوظائف الجديدة إلى الاعتراض ووصلوا إلى حد إرسال ممثلين عنهم إلى القصر الملكى للشكوى ، إلا أنهم بعد فترة انخرطوا فى أعمالهم الجديدة ، بل جاءت الأنباء بأنهم راضون أكثر مما كان متوقعاً .[٣]

سحب اللنبى وتعيين لويد

قررت بريطانيا وسط هذا الجو المعقد سحب مندوبها السامى اللورد اللنبى وتعيين اللورد لويد . فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من

---

(١) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ٦٢ .

(2) F.O.P.R.O 407-200 (C.) (j. 1337133/16) No. 188, Field- marchall viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain- Cairo May 2, 1925.

(3) F.O.P.R.O 407-200 (C) (j. 1337133/16) No 196, Allenby to Chamberlain. Cairo June 6, 1925.

الأسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية . وقد أبرز اللنبى : " أنه من غير المرغوب فيه الاعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية " . كما أوضح تشمبرلن – وزير خارجية بريطانيا – أنه لايمكن التراجع عما فعله اللورد اللنبى بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر. فالمندوب السامى لايود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الأسلحة . كما أن تشمبرلن أيضا لايود أن يتراجع للورد اللنبى عما سبق وسمح به للحكومة المصرية . ولكن يبدو أن تشمبرلن تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لايطلب من المندوب السامى اللورد اللنبى التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هيبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب السامى بآخر بسحب الموافقة بهدوء ودون ما إثارة أى مشكلات كبرى .[١]

ورغم ذلك فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار حتى يصل المندوب السامى الجديد السير لويد إلى القاهرة، ويدرس المشكلة بزمتها، ويرسل إليها آراءه فى هذا الصدد[٢].

وصل جورج لويد إلى القاهرة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ، وسارع على الفور إلى محاولة تفهم المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة، وبدأ مشاوراته بمقابلة مع أحمد زيور باشا – رئيس الوزراء – فى ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح له بأنه " طالما أن دول العالم تناقش مسألة عدم التسلح ، فلا داعى لأن تسير مصر فى الاتجاه المعارض " . وفى نهاية هذه المقابلة استخلص لويد وعدا من رئيس الوزراء بأنه " لن تكون هناك اعتمادات لشراء أسلحة آلية فى ميزانية العام القادم " .[٣]

---

(1) F.O.P.R.O 407-200 (C) No. 193, OP. Cit.

(2) F.O.P.R.O 407-201 (J. 3733/133/16) . No. 128, Lord Lioyd to Chamberlain . Cairo, December 24, 1925.

(3) Ibid.

إلا أن لويد من ناحية أخرى وافق على رأى سبنكس الخاص بالسماح للجيش المصرى بالحصول على ٤ مدافع هاوتزر كل سنة ولمدة أربع سنوات، وبمعنى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الأربعة بواقع بطارية كل سنة . وذكر لويد : " ورغم أننى لا أوافق على أى تدعيم بالسلاح للقوات المصرية ، فإننى أعتقد – ويتفق معى قائد قوات الاحتلال – أنه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرات ، على أنه يجب الإشراف الدقيق على ذخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها انجليزى . والواقع أننى لا أود إعطاء المصريين فرصة قد تدفعهم إلى الحصول على أسلحة من أى مكان آخر " . (١)

وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على مقترحات لويد وطلبت من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزر ٣,٧ بوصة . (٢)

موقف بريطانيا من المناصب العليا

وفى غضون ذلك الوقت ، برزت مشكلة أخرى خاصة بالمناصب العليا فى الجيش المصرى ، فقد قررت الحكومة المصرية – يوم ٢٢ يونيه ١٩٢٥ – تعيين ضابط مصرى كسردار للجيش المصرى، ورشحت لهذا المنصب شحاته كامل باشا ومحمود عزمى باشا.(٣) وأنه إذا كان السردار مصريا فإنها لن تمانع فى تعيين مساعد انجليزى له ، كما أنه يمكن تعيين ضابط بريطانى آخر كمفتش عام للجيش (٤) وقد اقترح صدقى باشا بالفعل

---

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية – السجل التاريخى لوزارة الدفاع ، ص ٥٤ ، انظر كذلك

F.O.P.R.O. 407-202, (j.114/114/16) . N, . 144. F.O. to W.O, John, Murray F.O.January 15, 1926.

(2) Ibid.

F.O.P.R.O 407-200 (C) (J 1779/133/16) No. 198, sir L.Worthington – Evans to Mr. Austen Chamberlain W.O. June 24, 1925.

(4) F.O.P.R.O 407-200 (C) No. 192, sir L . Worthington – Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. May 22, 1925.

تعيين سبنكس باشا مساعدا للقائد العام للجيش المصرى [١]. وقد وافق المستر تشمبرلن بصفة مبدئية على اقتراح صدقى باشا فى هذا الخصوص. وتستحق آراء تشمبرلن بالنسبة لهذه المسألة وقفة ، فهو يوضح أهداف الاستعمار البريطانى فيقول: [٢] "بالنسبة للمستقبل فإن المسألة هى التأمين الحقيقى لنا مع عدم التدخل بقدر الإمكان فى استقلال الحكومة المصرية ، ولهذا السبب فأنا مع الاقتراح الخاص بأن يترك للمصريين مسألة اختيار سردار مصرى ، والتركيز على الحصول على الوظائف الأقل من الناحية الشكلية ، والأهم من الناحية الفعلية ، كالمنصبين اللذين يحتلهما الآن كل من الكلولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصرى ، والميجور ويتفيلد مدير إدارة الصيانة . فمثل هذه الوظائف اذا ماتم شغلها بعناية فإنها ستحقق ظروفا تسمح بالسيطرة والإشراف على التفتيش ، وهى فى نفس الوقت لاتثير حفيظة المصريين. إن هذه الطريقة هى طريقة اللورد كرومر الرامية إلى أن لايحتل انجليزى منصب الوزير ، ولكنه يحتل منصب مستشار الوزير ، والحكومة المصرية الحالية سوف تستخدم خبراء انجليز أكثر ، إذا حاولنا الابتعاد عن أشياء قد تجرح الكرامة المصرية " . [٣]

وقد تناول اللورد لويد هذا الموضوع فى مذكرة مطولة ، أوضح فيها أن الدفاع عن وجهة النظر الرامية إلى تمسك بريطانيا بسردار بريطانى للجيش المصرى إنما يرتكز على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى يعطى بريطانيا الحق الكامل فى الدفاع عن مصر ضد العدوان والتدخل الخارجى ، وبالتالى التدخل فى شئون الجيش المصرى . [٤]

---

(١) إسماعيل صدقى : مذكرات إسماعيل صدقى ، ص ص ٥٤- ٥٧ ، انظر كذلك

F.O.P.R.O 407-200 (C) (J. 1736/133/16) No. 188, Field-Marshall viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain, Cairo may 2, 1925.

(2) Ibid, No. 198, Sir L. Worthington – Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O.June 24, 1925.

(3) Ibid, No. 193, Mr Austen Chamberlain to sir L. Worthing- Evans – F.O., May 27, 1925.

(4) F.O.P.R.O. 407-202, (j.933/114/16) . No. 145 Lord Lioyd to Chamberlain. Cairo , April 20, 1926.

ويذكر لويد : " ونحن إذا كنا قد تخلينا عن تمسكنا بالوضع الراهن بالنسبة لغالبية الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون فى الجيش المصرى فى سنة ١٩٢٢ ، فإننا يجب أن لانتنازل عن منصب السردار البريطانى ، لأن خلق هذا المنصب كان نتيجة لمقتل السردار الأخير على يد المصريين " . وأضاف لويد موضحا وجهة النظر الرامية إلى تمسك بريطانيا بسردار بريطانى للجيش المصرى إنما يرتكز كذلك على : " أن الصراع بين الملك وسعد زغلول محتمل فى أى وقت وأن هذا الصراع يمكن أن يصل إلى حد مطالبة سعد بإعلان الجمهورية ، وكذلك إلى حد المنافسة بينهما من أجل السيطرة على القوات المسلحة للدولة. وفى مثل هذا الموقف ، فإن سردار بريطانيا للجيش المصرى يمكن أن يساعد فى جعل الجيش بعيدا عن دائرة الصراع . كما أن الجيش المصرى يمكن أن يكون جيشا له كفاءة كبرى تحت قيادة سردار بريطانى ، وبصفة خاصة من ناحية التدريب ، ويمكنه فى هذه الحالة التصدى لأى عدوان خارجى، بالإضافة إلى أن سرداراً بريطانيا للجيش المصرى يعتبر هو فى حد ذاته نقطة من نقط المساومات فى حالة مفاوضات تالية من أجل تسوية التحفظات الأربعة" . (١)

لقد أبدى لويد فى مذكراته موافقته على تعيين سردار مصرى للجيش، ولكنه تمسك بأن هذا التعيين لايتم إلا بشروط تسمح لبريطانيا بالتدخل بقدر الإمكان فى شئون الجيش المصرى . وذلك يستلزم إجراء تعديلات جوهرية فى وظائف واختصاصات المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى حيث يحتفظ بلقبه المالى ويصبح له طبيعة استشارية، وأن يشرف على التوصيات الخاصة بالضباط فى لجنة الضباط على أن لاترفع هذه التوصيات دون توقيعه المصدق عليها ، وأن يكون له الحق فى التفتيش المستقل فى أى وقت على كل وحدات الجيش المصرى والاطلاع على كل المعلومات الحربية والبيانات الخاصة بالجيش المصرى وكذا الاطلاع على كافة التقارير السرية الخاصة بالضباط، وأن يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش . ومن حقه الحصول على المشورة من وزارة الحربية، بالإضافة إلى الاحتفاظ بضابط بريطانى كأركان حرب للمفتش العام . (٢)

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

كما وضح لويد أن تخلى بريطانيا عن تعيين سردار بريطانى للجيش المصرى يستلزم كذلك إلحاق ضابط بريطانى للتدريب لكل من الخيالة والمدفعية وكذا لكل من ألوية المشاة الثلاثة ، والاحتفاظ بالضباط البريطانيين فى الإشراف التنفيذى على القسم الطبى والصيانة .[١]

وأوضح لويد لحكومته أنه بتنفيذ هذه المقترحات ، فإن المفتش العام وبنفس لقبه ، سوف يحوز على سلطات واختصاصات واسعة جدا دون أن يرهق نفسه بمسئوليات تنفيذية ، كما أن الضباط البريطانيين الذين هم تحت قيادته يجب أن لا يتعرضوا للمعاملة السيئة من جانب الضباط المصريين الأقدم منهم رتبة . وبصفة عامة فإنه لا يخضع ضابط بريطانى لأوامر أى ضابط مصرى فى الجيش المصرى .[٢]

وبذلك جعل اللورد لويد من المفتش العام البريطانى سيفا مصلتاً على رقاب الضباط المصريين وذلك باطلاعه على التقارير السرية الخاصة بهم ، وكذلك بتصديقه على توصيات لجنة الضباط ورفع هذه التوصيات مباشرة إلى الملك متخطيا بذلك وزير الحربية ومبطلا دوره فى السيطرة على الجيش . كذلك فإن تعيين خبير بريطانى فى كل من الخيالة والمدفعية وألوية المشاة الثلاثة وكل هؤلاء تابعون للمفتش العام البريطانى ولا يخضعون لأوامر الضباط المصريين . وكذلك فإن طبيعة الاحتلال البريطانى لمصر ستجعل من هؤلاء الخبراء البريطانيين شبه قادة للأسلحة والوحدات المصرية مما يحكم السيطرة البريطانية الفعلية على وحدات الجيش المصرى .

كل ذلك لقاء مقابل ضئيل جدا وهو التنازل عن " لقب " السردار البريطانى للجيش المصرى وتعيين سردار مصرى له السلطة الاسمية فقط. تنازل يرضى الكرامة الوطنية المصرية – أو هكذا تصور اللورد لويد – ولكنه يحقق فى المقابل سيطرة بريطانية كاملة على مقدرات الجيش المصرى كله.

---

(1) Ibid.

(2) F.O.P.R.O 407-202 (C) (J. 939/114/16) No. 146, Lord Lioyd to Chamberlain . Cario, April 20, 1926.

وفى ٦ مايو ١٩٢٦ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية لويد بموافقتها وموافقة وزارة الحرب على مقترحاته السابقة .[١]

وبعد أن حصل لويد على موافقة لندن على مقترحاته ، شرع فى العمل بدون إبطاء ، فأرسل مذكرة فى ٢٧ مايو ١٩٢٦ إلى كل من الملك فؤاد وإلى أحمد زيور باشا رئيس الوزراء أوضح فيها الظروف التى ستسمح فيها الحكومة البريطانية بتعيين سردار مصرى[٢]. وتعتبر هذه المذكرة موجزا للمقترحات التى سبق للويد إرسالها إلى وزارة الخارجية البريطانية . وبذلك أراد لويد إعطاء قيادة الجيش المصرى الشكل المصرى بتعيين سردار مصرى لهذا الجيش ، ولكن السلطة الفعلية ستكون فى يد المفتش العام الإنجليزي.

وافق الملك فؤاد على مذكرة اللورد لويد. أما رئيس الوزراء فإنه أوضح بأنه سيكون مضطرا إلى استشارة مستشاره القانونى الأول عبد الحميد بدوى باشا بالنسبة لهذه المذكرة . وبعد دراسة بدوى باشا للمذكرة ، أبلغ أحمد زيور باشا لويد بأن بدوى باشا قد جذب الانتباه إلى مخالفة دستورية بالنسبة للنقطة الخاصة برفع توصيات لجنة الضباط مباشرة إلى الملك عن طريق السردار بدلا من أن يتم ذلك عن طريق وزير الحربية . وقد أجاب لويد على ذلك بأنه " لايرغب فى الضغط بأى مطالب غير دستورية .. وأن هذه المخالفة ليست من النوع الذى لايمكن تخطيه ، وأنها لاتؤدى إلى التردد بالنسبة للموافقة على المشروع ككل ."[٣]

إلا أن وزارة أحمد زيور باشا كانت على وشك الاستقالة ، ولذلك لم توافق الوزارة على هذه المذكرة الخطيرة . وعلق لويد على ذلك قائلا : " أرى أنه ليس هناك مبرر للضغط على حكومة زيور باشا بعنف بالنسبة لظروفها ، مع التعبير عن أسفى لأن هذه المسألة يجب تأجيلها حتى تسنح فرصة لمناقشتها مع الحكومة المصرية الجديدة ". وهكذا توقفت المسألة كلها فى هذه المرحلة .[٤]

---

(1) F.O.P.R.O 407-202 (J. 1088/114/16), No. 151, Chamberlain to Lioyd, F.O.M Cairo, April 20, 1926.

(2) F.O.P.R.O 407-202 (J. 1346/114/16) No. 152, Lioyd to Chamberlain . Cairo, May 27, 1926.

(3) F.O.P.R.O 407-202 (J. 1499/114/16) No. 153, Lord Lioyd to Chamberlain . Cairo, May 28, 1926.

(٤) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

عدلى يكن والجيش

وفى هذه الظروف الصعبة التى كانت تمر بها مصر جاءت وزارة عدلى يكن باشا يوم ٧ يونيه سنة ١٩٢٦. وكان أعضاؤها من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين حيث مكثت فى الحكم حتى ٢١ ابريل ١٩٢٧.[١] وخلال هذه الفترة ألغت وزارة عدلى كل القوانين التى صدرت بمراسيم ملكية أثناء تعطيل الحياة النيابية، واتخذت خطوات فعالة للإقلال من ميزانية الموظفين الأجانب. ولكنها ما لبثت أن اصطدمت بأزمة الجيش. فقد رأى وزير الحربية الوفدى أحمد محمد خشبة بك أن يدخل بعض الإصلاحات التى كان القصد منها تقوية الجيش، وهى الإصلاحات التى أشار بها مفتش الجيش المصرى، وكان انجليزيا. ولكن لويد رأى أن هدف هذه الإجراءات هو ضمان إشراف الحكومة المصرية على الجيش إشرافا تاما، وأنها إذا ما نجحت استطاعت الوزارة أن تستخدم الجيش فى مهاجمة الملكية، فتضطر انجلترا إلى التدخل لسند الملكية بالقوة، ومن ثم تظهر بمظهر المعتدية على الدستور.[٢]

لهذا حصل لويد من وزير الخارجية الإنجليزية – أوستن تشامبرلن – على الموافقة على خطة تضمن حسم مسألة الإشراف على الجيش برمتها. وأرسلت انجلترا ثلاث سفن حربية إلى المياه المصرية، وأبدت عدم استعدادها لتخفيف قبضتها على البلاد قبل عقد معاهدة. وأثرت هذه الأزمة فى عدلى يكن باشا الذى أدرك أن النهوض بشئون مصر الداخلية معرض للتعثر ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وانجلترا تعقده وتفسده – ومن ثم كان حرصه الشديد على أن يصل إلى اتفاق تتحدد به العلاقات بين البلدين بحيث يصبح تدخل انجلترا بعيد الاحتمال.[٣]

---

(١) وثائق مجلس الوزراء المصرى، أمر ملكى رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٦ صادر من الملك فؤاد إلى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٦، انظر كذلك جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا إلى جلالة الملك فؤاد بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٦.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى – تاريخ مصر السياسى، ص ص ١٧٣-١٧٤، انظر كذلك: محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول، ص ١٧٩.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق: ص ١٧٤.

لكل هذا كانت بريطانيا تصر على الإقلال من فاعلية الجيش المصرى من ناحية والسيطرة عليه تماما من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى التمسك البريطانى بأن يكون لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر القدح المعلى عند مقارنتها بقوات الجيش المصرى. أى أن تكون لهذه القوات البريطانية القدرة السريعة على تدمير الجيش المصرى عند أول بادرة تصدر من هذا الجيش ضد المصالح البريطانية فى مصر ، ولو أدى ذلك إلى تدمير هذا الجيش الوطنى بالطائرات المقاتلة التى لم تكن مصر تمتلك منها شيئا فى ذلك الوقت .(١)

إن المقترحات المصرية انهالت من كل حدب وصوب ، وبصفة خاصة فى البرلمان لزيادة حجم وفاعلية الجيش المصرى ، مما أدى بالمندوب السامى جورج لويد إلى أن يعبر عن دهشته للملك فؤاد ولرئيس الوزراء عدلى يكن باشا، وللزعيم سعد زغلول من هذا الموقف فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٢٦. كما عبر المندوب السامى عن رأيه فى أن هذا الاتجاه يتعارض مع سياسة عدم التسلح السائدة فى كل مكان ، وكذلك يتعارض مع تأكيدات الصداقة والثقة التى عبرت عنها الحكومة المصرية . كما أبلغ لويد حكومته بأن المقترحات المصرية لزيادة حجم وتطوير تسليح الجيش المصرى " هى بلا شك غير ضرورية لتأمين مصر من أى غزو أجنبى والذى تتكفل به الحكومة البريطانية باستمرار " .. وأضاف لويد: " أنه لايمكن تفهم هذه الاتجاهات المصرية إلا أنها موجهة ضد بريطانيا نفسها ، وأنه إذا كان ذلك هو الاتجاه الفعلى للحكومة المصرية . فإن الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة فى وقت ما إلى إرسال إنذار خطير يضع تحديدات قاطعة بالنسبة لحجم وقوة الجيش المصرى " .(٢)

ومع الشهور الأولى لعام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات سريعة ، وعلى حد قوله : " إن إمكاناتنا الآخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصاحبة ذلك باقتراحات لزيادات ضخمة

---

(١) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

(2) F.O.P.R.O 407-203 (e.) Egyptian Army (J. 3307/114/16) (C), No. 104, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain .Cairo, December 5, 1926).

فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلى الرغم من إشاراتى الواضحة بأن حكومة جلالة الملك لن توافق على مثل هذه المقترحات فإن الحكومة المصرية تسير فى طريقها ، ونحن فى خطر المواجهة بعد فترة بأمر واقع . "[١]

ويوضح لويد المراحل الرئيسية لتقلص السيطرة البريطانية على الجيش المصرى، والتسلسل فى المحاولات المصرية لتمصير الجيش المصرى على الوجه التالى :

١- عندما عين عزمى باشا وزيراً للحربية فى نوفمبر ١٩٢٢ ، فإنه أنشأ قسما خاصا فى وزارته وتحت إشرافه لإدارة بعض الأمور التى كان يشرف عليها السردار قبل ذلك[٢] . وهكذا اتخذ الوزير سياسة معادية للمصالح البريطانية [٣] ، وهذا التجاوز بدأ فى الزيادة حتى سبتمبر ١٩٢٢، عندما وصل إلى حد إصداره لأوامره وعلى مسئوليته بطرد عدد من طلبة المدرسة الحربية لعدم كفاءتهم .. ولم يقم السردار البريطانى بالاعتراض على هذا الأمر استمرارا فى سياسته الرامية إلى التمصير التدريجى للجيش ، وبادئا فى استخدام الوزير كقناة فى اتصالاته مع الملك .

٢- وفى يناير ١٩٢٤ - وطبقا لهذه السياسة - عين ضابط مصرى فى منصب قائد منطقة القاهرة ، مما أدى إلى ضرورة استحداث منصب المفتش العام وتقليده لضابط بريطانى ، إلا أنه فى نفس الوقت تم تعيين ضابطين مصريين لقيادة كتيبتين مصريتين كانتا تحت القيادة البريطانية.

٣- وفى مارس ١٩٢٤ ، أحيل شاهين بك إلى التقاعد - وهو أحد الذين هاجمهم الوفد لقيامه بكبح جماح الجماهير الثائرة أثناء ثورة ١٩١٩- بأوامر من السردار ، وطبقا

---

(1) P.R.O.F.O. No. 76(407-204)b. **Egyptian Army Crisis**. No. 76(J. 530/184/74) No 61. lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.

(2) F.O.P.R.O 407-202 Chapter 4. Egyptian Army, sirdarship and Armament (J. 1499/144/16) No. 153, Lioyd to Chamberlain , Cairo, May 28, 1926.

(3) F.O.P.R.O (407-204) b. No. 78 (J. 599/184/116) No. 74, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain , Cairo, March 9, 1927.

لطلب من سعد زغلول باشا ، وذلك لرغبة بريطانيا فى عدم إحداث أزمة فى المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ذلك الوقت . والمهم أن تأثير هذه العملية كان عميقا على الجيش المصرى .

٤- بعد مقتل السير لى ستاك ، اقترح وزير الحربية والبحرية المصرى حسن حسيب باشا أن يتحمل مسئولية تدبير أمر الضباط المصريين العائدين من السودان .

٥- فى يناير ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس الجيش بناء على اقتراح من الملك فؤاد ، وكان تشكيله أساسا ليرث السلطات والاختصاصات التى كانت مخولة للسردار قبل ذلك.

٦- فى ابريل ١٩٢٥ تحولت تبعية إدارات ومصالح الحدود والتموين والتجنيد إلى الجيش المصرى ، وفى يونيو تبعتها الإدارة المالية . (١)

٧- عندما عين موسى فؤاد باشا وزيرا للحربية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ، فإنه بذل جهوداً مكثفة لتحويل ولاء الضباط المصريين إليه بدلا من تبعيتهم للقادة البريطانيين ، وعقد اجتماعات مستمرة فى منزله للعديد من الضباط المصريين لتحقيق هذا الغرض.(٢)

ومن الأهمية بمكان – من وجهة النظر البريطانية – الإشارة إلى تعاطف أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية المصرى مع الحملة البرلمانية بعد مواجهته لاستجوابات عنيفة فى البرلمان ، ووصل به الأمر إلى تبنى بعض موضوعات منها تخفيض الخدمة الإجبارية للمجندين من ٥ إلى ٣ سنوات بهدف زيادة أعداد الاحتياط المدرب ، وكذلك العمل على تدعيم ٩ كتائب مشاة حتى تحقق مستوى رفيعا ، وبناء ثكنات جديدة فى مناطق مختلفة ، ومنع أى قيود على تسليح الوحدات المصرية ، وتشكيل قوات جوية مصرية. ورغم تدخل المندوب السامى الصريح ضد هذه المطالب ، ورغم أن كل

---

(١) سوف نتناول مصلحة الحدود بالتفصيل فى الفصل الخاص بإدارات وأسلحة الجيش المصرى، فى مرجع خاص بالجيش تحت الطبع.

(2) P.R.D.F.D. (407-204) b. No. 76, OP. Cit.

المقترحات السابقة كانت تتطلب موافقات مالية ، فإنه قد تم تضمين كل هذه البنود فى مشروع الميزانية الجديدة لتقديمها إلى البرلمان .[١]

أما بالنسبة لمنصب المفتش العام الانجليزى ، فقد بذلت مجهودات مصرية متتالية وقوية لسلب كل اختصاصاته وسلطاته . وقد قام خشبة بك – وزير الحربية والبحرية فى عام ١٩٢٦- بمحاولات خطيرة فى هذا الصدد ، وأول محاولة له مع المفتش العام سبنكس باشا وقعت فى ربيع ١٩٢٦ ، عندما حاول إعادة عدد من الضباط السودانيين إلى الخدمة ، والذين كانوا قد أحيلوا إلى الاستيداع لاشتراكهم فى الحركة الوطنية فى السودان فى نهاية عام ١٩٢٤[٢] .

وبعد ذلك ، وفى أثناء غياب الجنرال سبنكس فى إجازته الصيفية فى نفس العام – ١٩٢٦- حاول وزير الحربية المصرية قلب النظام الذى كان ساريا فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، وبتعليمات منه وضع مجلس الجيش مشروع قانون لإخراج المدرسة الحربية عن التبعية للسردار. ولو لم يعد الجنرال سبنكس مبكرا من إجازته فى ذلك الوقت ، لكان البرلمان المصرى قد وافق على هذا الاقتراح.[٣]

هذا بالإضافة إلى أن أحمد محمد خشبة بك أمضى صيف ذلك العام (١٩٢٦) فى لقاءات شخصية بالعديد من الضباط من كل الرتب مستمعا إلى شكاياتهم وواعدا إياهم حلولا لمشكلاتهم . كما قام بالتفتيش على الوحدات العسكرية برفقة اثنين من العسكريين من أعضاء البرلمان ، وهما صالح بك حرب وعبد الرحمن بك عزام ، والأول كان قد انضم إلى السنوسى وتحت قيادته ٦٠ من جنود خفر السواحل ، وكلاهما حارب مع السنوسى .[٤]

ولم يكتف أحمد محمد خشبة بك بهذه المحاولات ، بل حاول أيضا جعل وزارة الحربية هى المسيطرة على ترقيات وتعيينات الضباط وعن طريقه هو شخصيا. " وهكذا عدلت

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 76, OP. Cit.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87 (J. 844/184/16) No. 183 Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, March 28. 1927, see also. No. 87.

(3) Ibid.

(٤) Ibid, see also., ص ص ٧٥–٧٧ السجل التاريخى لوزارة الدفاع المصرية ، ص

لجنة الضباط ومجلس الجيش من توصياتهما بالنسبة للترقيات والتعيينات ، حتى لاتتعارض هذه التوصيات مع رغباته". ووصل الأمر بوزير الحربية خشبة بك فى بعض الحالات إلى رفض توصيات المفتش العام . ونتيجة لتدخل الوزير ، اقترح البرلمان المصرى توسيع اختصاصات لجنة الضباط ومجلس الجيش على حساب السرداية والمفتشية العامة بهدف جعل وظيفة المفتش العام بلا فاعلية .(١)

كما أنه تقرر- طبقا لمشروع الميزانية الجديدة – إدماج مصلحة الحدود مع خفر السواحل فى إدارة واحدة ، وهذا القرار يبدوأنه إدارى بحت ، ولكن الحقيقة هى أن وزير الحربية كان يرغب فى إعفاء خمسة من الضباط البريطانيين السبعة العاملين فى المصلحة ، وأن يحل محلهم فى نفس الوقت ضباط مصريين فمن شاركوا فى الحرب مع السنوسى ، أو من الذين أعيدوا من السودان بعد مقتل السردار ، كما أنه أصدر تعليمات كتابية بالفعل بالنسبة للعائدين من السودان. إلا أن المندوب السامى تدخل فى الأمر ، مما أدى إلى استبقاء الضباط البريطانيين فى مصلحة الحدود (٢)، وإن كان الوزير قد أوضح أنه قد وضع شروطا جديدة للتعاقد معهم فى الميزانية القادمة وذلك لاستبعادهم (٣)، كما أنه خصص بندا فى الميزانية للضباط العائدين من السودان لتخصيص وظائف لهم .(٤)

وأكثر من ذلك ، اقترح أحمد محمد خشبة وزير الحربية تحويل قوافل الجمال ودوريات السيارات – بالنسبة لمصلحة الحدود – إلى قوة بوليسية بدون سلطة مركزية ، كما أنه فى نفس الوقت قامت الحكومة بدراسة مشروع لتطبيق القانون المدنى والإدارة المدنية على القبائل النائية ، بدلا من سريان التقاليد القبلية.(٥) وكان الغرض من هذه الخطوات هى بطبيعة الحال لفرض السيطرة المصرية على القبائل العربية التى تقطن مناطق الحدود ، وفى نفس الوقت إلغاء النفوذ البريطانى عليها .(٦)

---

(1) I bid, see also., السجل التاريخى لوزارة الدفاع المصرية ، ص – ٧٧

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 76. OP. Cit .

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.

(4) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 76. OP. Cit.

(5) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit, see also., السجل التاريخى لوزارة الدفاع المصرية ، ص ص ٨٥ – ٨٦.

(6) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 78. OP. Cit.

ويصور جورج لويد خطورة الموقف بالنسبة للمصالح البريطانية بقوله: " إن نائب المدير العام لمصلحة الحدود ، والمشهور ببغضه للإنجليز ، وهو يعمل فى اتصال وثيق مع الوزير – خشبة بك – وقد قام بمحاولات عديدة للحد من مكانة وسلطة الضباط البريطانيين العاملين فى المصلحة . ويمكن القول بإيجاز أن موقف حاكم عام سيناء – الانجليزى- بوجه خاص قد ازداد صعوبة . ولا ننسى أن مصلحة الحدود هى مصلحة كبيرة ، وأنها تلعب دورا هاما فى خطة الدفاع عن مصر ، وأن نجاحها الحالى فى التعامل مع البدو الذين لايخضعون لأى قانون إنما يرجع إلى الضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى والإدارة المركزية".[١]

واعتبر جورج لويد أن من بين الأساليب العدائية أيضا قيام البرلمان المصرى بمناقشة اقتراح لبعض النواب فى مارس ١٩٢٧ لتغيير نظام الخفراء القائم وجعله يسير طبقا لقانون التجنيد الإجبارى ، وأن يقوم ضباط من الجيش بتدريب الخفراء ، وعلق لويد على ذلك بقوله: " إننا لايمكننا إغفال مغزى هذا الاتجاه ".[٢]

خطة لويد لحل الأزمة

حلل لويد الموقف بأن أمامه أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة للتعامل مع المصريين : أولا : أن يترك الأمور تسير فى طريقها بأمل أن الاعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا المضمار، وثانيا: أن يقوم بعرقلة هذه الاتجاهات باستخدام الضغط الشخصى وغير الرسمى ، وثالثا : أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية على شكل إنذار.[٣]

وأوضح لويد أن السبيل الأول لايمكن أن يكون فعالا ، لأن الحكومة المصرية قد صح عزمها على إقامة الجيش المصرى القوى مهما كلفها الأمر . أما السبيل الثانى فإن نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل الأزمة سوى السبيل الثالث . وأردف لويد أنه من الواضح " أنه ليس لدينا خيار سوى إرسال المطالب البريطانية إلى الحكومة

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.
(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 76. OP. Cit.
(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.

المصرية بدون تأخير وبشروط حاسمة وبصيغة ودية ، على أن تدعم مطالبنا بكل قوة ممكنة. وإذا ما فعلنا ذلك ، فإن هذا التدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل الأزمة دون عنف ، وذلك بالمقارنة بما قد نضطر إلى أن نفعله فى وقت لاحق " . (١)

وقد وافق تشمبرلن وزير خارجية انجلترا على آراء لويد السابقة ، مع التأكيد على أن أى سياسة يتم اختيارها بالنسبة للعلاقة مع الحكومة المصرية ، يجب أن تكون معقولة وبناءه طبقا لما تسمح به الظروف . (٢)

ويبدو أن لويد كان يحاول فى هذه المرحلة وضع حل شامل للأزمة ، لأنه فى ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح أن مخططاته لاترمى فقط إلى منع الارتباك القائم فى السياسة البريطانية تجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل أيضا لتقديم أسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة الوقوع . (٣)

وبدأ لويد فى إبراز خططه القادمة لحل الأزمة مركزا على أن أسس الحل الشامل إنما تستند على مبدأ " الأخذ والعطاء". أما الأخذ البريطانى فإنه يرتكز على : المحافظة على سلطات ومكانة المفتش العام ، وتعيين ضابط بريطانى عظيم فى القيادة المصرية ، ليحل محل المفتش العام أثناء غيابه . ويمكن أن يلقب هذا الضابط بمساعد المفتش العام ، لأنه لايمكن عمليا الاعتماد على ضابط تنفيذى واحد. واستخلص لويد أن المفتش العام سيسعده بطبيعة الحال الاعتراف الرسمى بالسلطات المفوضة له من قبل هدلستون باشا ، وكذلك تعيين مساعد له ، وكذا وضع مصلحة الحدود التى سوف يتم إدماجها مع خفر السواحل – تحت السيطرة المباشرة للمفتش العام ، مع استمرار الوضع الراهن بالنسبة لهذه المصلحة . كما اعترض لويد على اقتراح تشمبرلن الخاص بفصل مصلحة الحدود عن وزارة الحربية لأن هذا الاقتراح – فى رأيه – إذا ما تم تنفيذه ، فإنه سيؤدى بالسلطات

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 80. (J. 601/184/16) No.67, sir austen Chamberlain to Lord Lioyd . F.O. March 11, 1927.

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 82. (J. 720/184/16) No.82, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain Cairo. March 22, 1927.

البريطانية إلى أن تفقد رقابتها على الحدود المصرية ، وتحول هذه المصلحة إلى وضع جديد كلية .[١]

وكان هذا – فى رأى لويد – هو" الأخذ " البريطانى الذى يرتكز على الأسس السابق ذكرها ، وأنه فى مقابل موافقة الحكومة المصرية على تلك الأسس ، أو بالأحرى على ذلك "الأخذ" البريطانى ، فإنها تستحق " العطاء" البريطانى أيضا ، وذلك على شكل حصولها على تدعيم بالأسلحة المتطورة لكتائب المشاة التسعة ، وتخفيض فترة التجنيد الإجبارى من ٥ إلى ٣ سنوات ، والبدء فى تشكيل قوة جوية مصرية .[٢] إلا أن لويد – من ناحية أخرى – عبر عن اعتقاده فى أنه يجب عدم السماح للحكومة المصرية – فى تلك المرحلة – بالحصول على ٢٢ مدفعا آليا (رشاش) والتى كان قد وعد بها اللورد اللنبى ، لأن مثل هذه الزيادة فى تسليح الجيش المصرى – فى رأيه – ستؤدى ببريطانيا إلى ضرورة تدعيم جيش الاحتلال ، وعدم تمركز أى قوات مصرية على طول قناة السويس ، أو على خط مواصلات القاهرة – الإسماعيلية .[٣]

إلا أن لويد – لاعتبارات كثيرة – عاد واقتنع بوجهة نظر تشمبرلن بخصوص بيع المدافع الآلية إلى الجيش المصرى ، فى مقابل تنفيذ المطالب البريطانية ، وإن كان قد وضع بعض الإجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية . فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعيين ٤ ضباط بريطانيين كخبراء ، وبواقع ضابط واحد لكل لواء من ألوية المشاة الأربعة ، وأن الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة إلى قبول هذه الخبرة . وأضاف لويد أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ، ويستطيع بذلك أن يسيطر على استخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة استخدامها .[٤]

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit, see also : P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 79. (J. 601/184/16), No. 75, Lord Dioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, March, 9, 1927, P.R.O.F.O. (407-204) b. No. 82, OP. Cit .

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 79. OP. Cit.

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 82. OP. Cit.

(4) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.

وقد وافق الجنرال هوكنج – قائد قوات الاحتلال – بالتالى على تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كإجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر. واتفق أيضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الاحتلال فى أن الطريق المؤكد لإبعاد الجيش المصرى عن السياسة فى تلك المرحلة من التطور، هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعيينات والأوسمة على خطوط سليمة . أما العمل على استبعاد الضباط البريطانيين من الجيش المصرى – وهو المبدأ الذى كان يعتنقه السير لى ستاك – فأمامه اعتراضات قوية من وجهة النظر البريطانية تتركز فى أن الجيش المصرى سيتحول بسرعة إلى جهاز سياسى ، كما يجب أن تتعهد مصر بالضمانات التى تطالب بها بريطانيا، بالإضافة إلى أن بريطانيا ستفقد نفوذها على القبائل فى المناطق النائية بدون الحصول على أى تعويض فى مقابل ذلك . (١)

وأكد لويد – فى هذا السياق – أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية تتمسك بالموافقة على هذه التحفظات .. إلا أنه مع وجود برلمان معها فإنه لايمكن لأى حكومة مصرية اتخاذ سياسة إيجابية مع بريطانيا . (٢)

وزارة عبد الخالق ثروت باشا

استمرت الأزمات السياسية بين مصر وانجلترا،واستقال عدلى يكن باشا(٣) وعهد الملك فؤاد يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٧ إلى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف وزارة جديدة .(٤) حيث شكلها يوم ٢٦ ابريل ١٩٢٧، ودخلها وزير حربية جديد هو جعفر والى باشا بدلاً من أحمد محمد خشبة بك . (٥)

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 87. OP. Cit.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 79. OP. Cit.

(3) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، كتاب استقالة عدلى يكن باشا ، انظر الأمر الملكى رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٧.

(4) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، أمر ملكى رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٧ صادر من الملك فؤاد إلى عبد الخالق ثروت باشا بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٧.

(5) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، جواب عبد الخالق ثروت باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٢٧.

وفى ٩ مايو ١٩٢٧ ، بدأ لويد اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين لإجهاض تلك الثورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القوى ، فهو بعد الدراسات التى أعدها ، والمراسلات العديدة التى تبادلها مع المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية ، بدأ خطة العمل بهذه الاتصالات . فبدأ فى بداية مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد ، وتطرق الحديث بينهما عن أزمة الجيش المصرى . وقد امتدح الملك التدخل الانجليزى فى شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعقلة بل إنها متأخرة أيضا . واعتبر لويد أن آراء الملك معقولة ومعتدلة. ثم سعى المندوب السامى بعد ذلك – وأثناء مقابلته مع الملك – فى تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد بإشارته إلى أن من أهداف الوفد الإطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية استخلص لويد من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء سوف يسعى للموافقة عليها ، ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول.[١]

أما ثروت باشا فقد أوضح- أثناء مقابلة له مع المندوب السامى فى نفس اليوم – عن أمله فى أن يكون قادراً على تلبية الرغبات البريطانية ، إلا أنه طلب جعل هذه المسألة شخصية وغير رسمية حتى يجد الفرصة لمناقشتها مع الملك فؤاد وفى اجتماع مجلس الوزراء، وقد وافق لويد على ذلك ، ولكنه علق بأنه سوف يؤكد بأن الحكومة البريطانية لن توافق على سياسة التسويف، وأن موقف المفتش العام يجب أن يتحدد فى القريب العاجل .[٢]

ويبدو أن ضغط أزمة الجيش كان كبيرا على الحكومة البريطانية ، حتى إنها قامت بعدة اتصالات دولية بخصوص هذه الأزمة ، ففى ١٠ مايو ١٩٢٧ استدعى المندوب السامى السفير الفرنسى فى القاهرة ، المسيو جيلارد Gaillard وأبلغه باتجاهات الحكومة البريطانية بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وقد أبدى السفير الفرنسى موافقة حكومته الكاملة على السياسة البريطانية ، كما عبر عن وجهة نظره فى أن الحكومة المصرية قد تفضل

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 90. (J. 1217/184/16) No. 172, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 9, 1927.

(2) Ibid.

الموافقة على المطالب البريطانية عن المخاطرة برفضها . [١] كما أن السنيور موسولينى أرسل إلى سفيره فى القاهرة فى نفس الفترة ، يطلب إبلاغ المندوب السامى تعاطفه واستعداده لبذل أى مساعدة بالنسبة للصعوبات التى تواجه بريطانيا مع الحكومة المصرية بالنسبة لأزمة الجيش . [٢]

واستمر لويد فى اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا مرة أخرى يوم ١٢ مايو ١٩٢٧ وعرض عليه خطة للتعاون الودى فى الأمور الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية . إلا أن رئيس الوزراء أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة ، وأبرز شكوكه بالنسبة لمساعدة سعد زغلول فى الموافقة على هذه المطالب . وأضاف رئيس الوزراء أنه سوف يزور سعدا فى مزرعته بالريف ويناقش معه تطورات الأزمة . كما تساءل ثروت باشا عما إذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الانجليز فى الجيش المصرى على شكل بعثة عسكرية ، فأجاب لويد بأن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الرأى العام المصرى، ولكن مع ضمان السلطات والاختصاصات الضرورية للمفتش العام. ولم يستطع لويد أن يستخلص شيئا من كلمات ثروت باشا ، ولكنه استنبط أن ثروت سوف يزور سعد زغلول فى منزله الريفى ومعه كل أعضاء مجلس الوزراء لمناقشة الأزمة . [٣]

وبدا أن سعد زغلول هو حجر الزاوية فى الموافقة أو عدم الموافقة على المقترحات البريطانية . ولم يهدأ لويد ، بل قابل الملك فؤاد مرة أخرى فى منتصف مايو ١٩٢٧ ،

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 90. (J. 1217/184/16) No. 172, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 9, 1927.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 95. (J. 1346/8/16) No. 195, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 22, 1927.

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 92. (J. 1268/184/16) No. 80, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 13, 1927. وفى الحقيقة أن ثروت باشا لم يقم بزيارة سعد زغلول، لأنه لم يرد أن يفهم العامة بأن الزيارة تمت بناء على استدعاء سعد له . هذا بالإضافة إلى أن موقف ثروت باشا سيكون صعبا عند مناقشة أزمة الجيش وهو فى قبضة رجال حزب الوفد ويفضل اتخاذ قراره مستقلا .

وأوضح الملك فؤاد أنه يبذل قصارى جهده لإقناع رئيس وزرائه بالموافقة على المطالب البريطانية ، إلا أن لويد سجل بأنه قد تبين له مدى تقييد الدستور المصرى للملك . هذا بالإضافة إلى أنه لو قام الملك بتدعيم موقف البريطانيين فإنه سوف يتهم بالخيانة العظمى ، وقد يمنعه المتطرفون من السفر إلى لندن لكى لايزيد من هذه الخيانة ، هذا بالإضافة إلى أن الملك نفسه – طبقا لكلمات لويد – كان متمسكا بعدم إجراء أى عمل مناف للدستور.(١)

وأكد عبد الخالق ثروت باشا خلال مقابلته للويد مرة أخرى أهمية مقابلة سعد زغلول بوصفه رئيس الأغلبية فى البرلمان لأنه سوف تثور فى البرلمان مناقشات حامية ضد المقترحات البريطانية ، وكذلك ستثور مناقشات بالنسبة للعلاقة بين هذه المقترحات وتصريح ١٩٢٢ ، ونظرية المسئولية الوزارية . وأضاف ثروت باشا: أنه لايستطيع إنكار أن مذكرة سوف تقدم إلى مجلس النواب توصى بإلغاء السرداية ، واستبعاد المفتش العام من مجلس الجيش ، وأن هذه المذكرة يظاهرها عدد كبير من أعضاء البرلمان الوفديين . وعبر ثروت باشا رئيس الوزراء عن قلقه الشديد أمام هذه الأزمة وأنه يتوق إلى حل سريع لها حتى يمكن تلافى أية مشكلات فى المستقبل ، لأن البرلمان مستعد تماما لمهاجمة أى عمل من جانب الحكومة يقحم " العمل الودى " كعمل ممكن تجاه بريطانيا . وأضاف ثروت باشا خلال لقائه مع لويد بأنه سيبذل جهده كى يستميل أعضاء البرلمان إلى جانبه ، وأنه إذا استطاع أن يهزم سعد زغلول فإنه يكون قد كسب نصف المعركة . إلا أن لويد أبرز للملك فؤاد ولثروت باشا خطورة تأخر حل الأزمة .(٢)

وفى يوم ١٩ مايو قابل لويد وزير الحربية جعفر والى باشا إلا أنه لم يدخل معه فى تفصيلات المطالب البريطانية بخصوص الجيش المصرى لأن ثروت باشا طلب منه ترك المسألة له ليحلها هو بطريقته الخاصة . وقد رحب الوزير بالسياسة البريطانية القائمة باعتبارها موجهة ضد حزب الوفد ، كما ألح فى وجوب الاعتماد عليه لضمان تحقيق حل للأزمة يتفق مع رغبات الحكومة البريطانية ،وأنه قد عقد علاقات حسنة مع المفتش العام.(٣)

---

(١) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 94. (J. 1322/184/16)No.188, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain.Cairo,May,19, 1927. =

وفى ٢١ مايو ١٩٢٧ قابل لويد المندوب السامى الملك فؤاد مرة أخرى ، وأوضح الملك أنه حث ثروت باشا رئيس الوزراء بقوة للموافقة على المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، وأنه مع وجود صعوبة جانبية بالنسبة لاختصاصات السردارية ، فإن كل شىء يسير سيرا حسنا.(١) وبعد مقابلة لويد للملك قابل ثروت باشا مرة أخرى ، وشعر أنه يماطل من أجل كسب الوقت ، فأرسل له مذكرة تلخص مطالب الحكومة البريطانية .(٢) كما وضح له أن الحكومة البريطانية ترحب بفرصة وضع المطالب البريطانية فى خطة أكبر للتعاون ، حيث يمكن للجيش المصرى أن ينسق مع القوات البريطانية فى مصر لوضع خطة شاملة للدفاع عن البلاد، وأنه يرحب بأى مقترحات مصرية فى هذا الصدد .(٣)

كما أورد لويد – أنه إذا ما رغب ثروت باشا – فإنه يمكنه مقابلة سعد زغلول والتباحث معه للتوصل إلى حل للأزمة ، ولكن ثروت باشا طلب منه إرجاء هذه المقابلة حتى يمكن له مقابلة سعد باشا أولا طبقا لكلمات لويد ، فإن موقف ثروت بدا يرثى له أمام تأثير سعد زغلول الساحق على نواب البرلمان.

ولم يلبث أن عاد ثروت وأبلغ المندوب السامى بأن سعد زغلول فضل تأجيل مقابلته إلى ما بعد تسوية أزمة الجيش بطريقة مريحة . وفى وسط هذه الدوامة من المقابلات والاتصالات والمراسلات ، سجل لويد " أن الجو العام سيئ جدا، وأن المناخ السياسى ملىء بالغيوم السوداء، وأن البلد يبدو هادئا ، إلا أن الحكومة البريطانية يجب أن لاتنسى أن أحداث ثورة ١٩١٩ قد وقعت وهى فى غفلة عنها " .(٤)

انظر كذلك وثائق دار المحفوظات العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف رقم ١٥/ ٢٧ تحت عنوان: أزمة الجيش المصرى عام ١٩٢٧ ، مذكرة موقعة باسم وزير الحربية جعفر والى باشا يوم ١٩ مايو ١٩٢٧ عن مقابلته للمندوب السامى البريطانى .

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 82, OP. Cit.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 96, OP. Cit.

(٣) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٤٠ .

(٤) وثائق دار المحفوظات العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف رقم ١٥/ ٢٧ تحت عنوان: أزمة الجيش المصرى عام ١٩٢٧ ، مذكرة موقعة باسم عبد الخالق ثروت رئيس وزراء مصر بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٢٧.

وعلى أية حال ، فقد عاد ثروت باشا مرة أخرى - يوم ٢٠ مايو ١٩٢٧ -وقدم اقتراحا مضادا وافق عليه سعد زغلول يقضى بأنه عند إلغاء السرداية ، فإنه يمكن استحداث وظيفة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى على أن يحتلها ضابط بريطانى ، بالإضافة إلى المفتش العام البريطانى أيضا ، فطلب لويد من ثروت تقديم هذا الاقتراح كتابة ، إلا أن ثروت لم يقدم هذا الاقتراح مكتوبا ، ولكنه عاد مرة أخرى وقدم عرضا جديدا يقضى بأن يكون كل من رئيس هيئة أركان حرب الجيش والمفتش العام – وكلاهما انجليزى – فى رتبة واحدة . وأن يحل الأول محل السردار ، ويستحوذ على كل سلطاته – إلا أن لويد أثناء مناقشته هذا العرض ، أوضح أن العمل لايسير سيرا حسنا بين ضابطين بنفس الرتبة، إلا أن رئيس الوزراء أجاب على ذلك بأن مستشاريه العسكريين ليس لديهم اعتراض على ذلك ، باعتبار أن الأقدم فى نفس الرتبة يعطى التعليمات للأحدث فى نفس الرتبة ، وبمعنى آخر أن يكون رئيس هيئة أركان حرب الجيش أقدم من المفتش العام رغم أنهما فى رتبة واحدة .[١]

وبعد ذلك بدأ ثروت باشا يكشف النقاب عن رأيه بصراحة ، وكذلك رأى الزعماء السياسيين ، فأوضح " أن هناك بعض المسائل القانونية قد تؤدى إلى بعض الصعوبات ، وأن بعض الزعماء قد أثار مسألة أن الجيش المصرى لايدخل فى إطار التحفظات الأربعة ، وأكثر من ذلك ، فإن المادة السابعة من قرار تشكيل مجلس الجيش تعطى لوزير الحربية الحق القانونى الواضح للتدخل فى كل التعيينات والترقيات والأوسمة ، وبتوصية من لجنة الضباط ، وأن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تسلم فى هذا الحق " ، كما أضاف ثروت أنه ليس هناك أى أمل فى إقناع البرلمان بتعديل ذلك القانون ، كما أنه غير قادر على إقناع الوزراء بالموافقة على تغيير تبعية مصلحة الحدود وجعلها تحت الإشراف البريطانى . فأوضح لويد – المندوب السامى – لعبد الخالق ثروت باشا عن خيبة أمله ، وأنه حتى بالنسبة للاقتراح الخاص بتعيين رئيس لأركان حرب الجيش المصرى ، فإنه لايوجد ضابط بريطانى يحترم نفسه يقبل هذا المنصب فى مثل هذه الظروف .[٢] وعلق لويد فى مذكرته

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

لوزير خارجية انجلترا المستر تشمبرلين على هذه المقابلة مع رئيس الوزراء بأن " علينا أن نتخذ خطوات أخرى لتأمين مصالحنا وأن عبد الخالق ثروت يماطل " .[١]

وفى يوم ٢٤ مايو تسلم لويد مذكرة خاصة من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء، تمسكت فيها الحكومة المصرية رسميا بأهداف قومية ووطنية واضحة، تتلخص فى الآتى : [٢]

١- أن الجيش المصرى لايدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأن لمصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا القطاع .

٢- أن توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية .

٣- أن الاقتراح الذى قدمه رئيس الوزراء بتعيين رئيس لهيئة أركان حرب الجيش المصرى هو نابع أساسا من الرغبة فى تلبية احتياجات الجيش وإبعاده عن أية أعمال لها طبيعة سياسية .

وفى يوم ٢٧ مايو ١٩٢٧ قدم مجلس الجيش المصرى توصياته القاضية بإلغاء السردارية لتعارضها من ناحية المبدأ مع المسئولية الوزارية ، وأوصى المجلس كذلك بإعادة تشكيل مجلس الجيش مع استبعاد المفتش العام الانجليزى من عضويته، وكذلك إلغاء لجنة الضباط . [٣]

ووسط تصاعد الأزمة ، طلب لويد يوم ٢٨ مايو ١٩٢٧ من تشمبرلن إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية وسفينة حربية إلى بورسعيد كنوع من الإرهاب عن طريق مظاهرة بحرية مسلحة ، وأكد لويد أن هذا الإجراء سيكون له تأثير فعال ، وأنه سيسمح بتأمين النفوذ البريطانى فى الميناءين فى حالة حدوث أى اضطرابات مفاجئة " تخطط لها الآن بلا شك قطاعات مختلفة من حزب الوفد".[٤]

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 96, OP. Cit.

(٢) وثائق مجلس الوزراء المصرى ، مذكرة الحكومة المصرية إلى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٧.

(٣) وثائق المتحف الحربى المصرى ، ملف رقم ٢٤ ، توصيات مجلس الجيش المصرى خلال عام ١٩٢٧.

(4) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 112. (J. 1424/8/16) No. 216, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 28, 1927.

مذكرة الحكومة البريطانية

وفى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٧ قام عبد الخالق ثروت باشا بزيارة المندوب السامى البريطانى اللورد لويد فى مكتبه حيث سلمه الأخير مذكرة حكومة جلالة الملك بخصوص الجيش المصرى .[١] وقد نصت تلك المذكرة الخطيرة على سلسلة من الإجراءات الخاصة بالجيش المصرى بهدف التوصل إلى تسوية ودية مع مصر بالنسبة للأمور المختلفة القائمة بين الدولتين . وأنه أيا كانت هذه التسوية ، فإن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا على الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية ، كما نصت المذكرة أيضا على رغبة الحكومة البريطانية فى جعل الجيش المصرى قوة حديثة تتحلى بالكفاءة ، وتشكل جزءا من خطة الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة على إيجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية ، وبأقل عدد من الخبراء البريطانيين لأن هذه القوة ستدعى لتنسيق التعاون مع القوات البريطانية فى مصر .[٢]

وأوضحت المذكرة البريطانية أنه قد لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى إلى إقحام النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وأن هذا الاتجاه برز بأشكال مختلفة ، وأنه قد تم جذب انتباه رئيس الوزراء المصرى إلى خطورة هذا الأمر عدة مرات ، كما سبق جذب انتباه سلفه. وأضافت المذكرة أن الاتصالات مع رئيس الحكومة المصرية فى هذه المسألة كانت غير رسمية ، إلا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطانية أمام تهديد مصالحها بطريقة مباشرة ، فإنها فضلت التدخل بأدنى درجة من درجات التدخل فى الشئون المصرية.[٣]

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 114. (J. 1465/184/16) No. 220, Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 31, 1927, see also,

انظر كذلك : عبد الرحمن الرافعى – فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢٧٣ . حيث ذكر عبد الرحمن الرافعى أن لويد سلم عبد الخالق ثروت مذكرة الحكومة البريطانية يوم ٢٩ مايو ١٩٢٧ وليس ٣٠ مايو ، عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٢٣٤ . حيث ذكر عبد العظيم رمضان أن المذكرة البريطانية سلمت للحكومة المصرية يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ .

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 100, OP. Cit.

(٣) جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٥٠ .

كما أوضحت المذكرة أن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على توصيتين : الأولى بخصوص تخفيض الخدمة العسكرية الإجبارية من ٥ إلى ٣ سنوات ، رغم أن هذه التوصية كانت هناك معارضة معلنة بالنسبة لها بخصوص زيادة الاحتياط المدرب ، وثانيا رفع كفاءة ٩ كتائب مشاة إلى تدعيم أفضل،وتحقيق زيادة سريعة فى قوات المشاة (حملة البنادق) فى الجيش المصرى بأكثر من ٦٠٠ جندى، والمساعدة من جانب الحكومة البريطانية لمصر من أجل تشكيل قوة جوية مصرية. (١)

وقد طلبت الحكومة البريطانية طبقا لنص المذكرة تحقيق الآتى : (٢)

١- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الاختصاصات التى سبق أن فوضها له هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥. إذ هى لم تلغ قط ، وأنه لهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته ، وأن يوقع معه عقدا لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة فورية .

٢- إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية أن لايتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى بصفة عامة .

٣- أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه . وهذا الضابط – مساعد المفتش العام – يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الوقت.

٤- يجب أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه . ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى ابريل ١٩٢٥ .

---

(١) المرجع السابق ، نفس المكان ، انظر كذلك عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ، ص ٢١١.

(2) P.R.O.F.O (407-204) b. No 100, OP. Cit , see also,

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ص ٢١١- ٢١٢.

٥- أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو موظفون بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

٦- فيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة على ماهى عليه فى الجهات الداخله فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

وانتهت المذكرة بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى الممكن لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى أن ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون فى خطة الدفاع عن مصر .[١]

ويتضح من المذكرة البريطانية أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة بأن الحل المناسب للأزمة – من وجهة نظرها – هو توقيع اتفاق بين بريطانيا ومصر ، " وأن الحكومة البريطانية مستعدة للدخول فورا فى مباحثات من أجل تحقيق هذا الغرض ، وهى لاتستبعد احتمال إجراء بعض التعديلات فى مطالبها كجزء من التسوية . إلا أنه فى انتظار توقيع هذه التسوية ، فإنه ليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية تنفيذ الإجراءات الواردة فى المذكرة والسابق بيانها " .[٢]

رد الحكومة المصرية على المذكرة البريطانية

وفى يوم ٣ يونيه ١٩٢٧ جاء الرد المصرى على المذكرة البريطانية ، وهو لايقبل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على آراء لجنة الضباط ، وجاء الرد المصرى منمقا سيطر عليه الشكل أكثر من المضمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما[٣].

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 100, OP. Cit.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 174, OP. Cit.

(٣) عبد الرحمن الرافعى – فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٦، انظر كذلك: عبد العظيم رمضان – الجيش المصرى فى السياسة ، ص ص ٢٣٧ – ٢٣٩.

وعلى أية حال نصت المذكرة المصرية على أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع إقحام السياسة فى الجيش ، وأنها راغبة تماما فى إبعاد هذا الاتجاه عن الجيش المصرى ، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة . أما فيما يتعلق بمسألة مد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث سنوات ، فإن الحكومة المصرية ترى أن عقد المفتش العام لم يكد يبدأ مدته، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية. ومثل هذا يقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن الوزير سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه .[١]

وفيما يختص بمصلحة الحدود ، فإن هذه المصلحة التى تقوم بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ، فإن المدير العام لهذه المصلحة أصبح عضوا فى هذا المجلس بحكم وظيفته . هذا إلى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش ، فإن هناك ما يدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان .[٢]

وأعرب عبد الخالق ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات السابقة ، سوف تنهى كل سوء تفاهم بين الحكومتين بالنسبة لمسألة الجيش المصرى ، وعن زغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما بعد يوم ، وأن يظل حسن التفاهم بينهما ، وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول إلى اتفاق يدعم روابط الصداقة التى تربط بين البلدين ويؤمن مصالحهما .[٣]

تضارب الآراء بين لويد وتشمبرلن حول المذكرة المصرية

اختلفت آراء اللورد لويد المندوب السامى البريطانى مع آراء المستر اوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا حول المذكرة المصرية التى حللها كل منهما بطريقته وأسلوبه . فقد

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .

وصف اللورد لويد الرد المصرى على المذكرة البريطانية بأنه " وثيقة شرفية تماما ، وأنها يمكن أن تتلاءم مع أى سياسة تقررها الحكومة المصرية فى وقت لاحق " . وفى نفس الوقت قرر لويد أن هذا الرد المصرى مرفوض تماما ، واقترح أنه فى حالة فشل المفاوضات النهائية إرسال إنذار إلى الحكومة المصرية لكى تستجيب للمطالب البريطانية فى مدى ٤٨ ساعة فقط .[١]

إلا أن المستر اوستن تشمبرلن وزير الخارجية وهيئة وزارته لم يستصوبون آراء المندوب السامى ، ورأوا أن المذكرة المصرية رغم أنها لم توافق إلا على مطلب واحد من المطالب البريطانية ، فهى فى نفس الوقت لم ترفض تماما كل المطالب ، كما أن لهجة المذكرة ودية فى مظهرها ، وإن بدت متمسكة بالوضع الراهن ، ولايتضح من المذكرة اتجاه الحكومة المصرية إلى إصدار قرارات معادية لبريطانيا ، وأخيرا فإنها تبدو موافقة على مبدأ التفاوض بالنسبة لمبدأ التعاون العسكرى بين الجيشين المصرية والبريطانى ، والذى ركزت عليه المذكرة البريطانية ، والذى جاء فى تقرير المستر تشمبرلن فى مجلس العموم.[٢]

وأمام هذا التعارض الكبير بين وجهتى نظر المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية ، أرسل نائب رئيس الوزراء البريطانى فى ٦ يونيو تعليماته المحددة إلى لويد فى كيفية التعامل مع الحكومة المصرية ، وأن عليه أن يرسل إلى عبد الخالق ثروت باشا مذكرة خاصة يتضح منها أن الحكومة البريطانية قد اهتمت كثيرا بالمذكرة المصرية ، وأنها ترحب بالتنازلات التى قدمتها الحكومة المصرية للتفاوض بهدف تنسيق التعاون بين الجيشين المصرية والبريطانى ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية لاترغب فى الانفراد بالحل النهائى لأمور مختلفة ، والتى يمكن إرجاؤها للتسوية بالمفاوضات النهائية.وطبقا لهذا المفهوم ،أعدت الحكومة البريطانية مشروع اتفاق عسكرى مؤقت ، ويجب على الحكومة المصرية عدم التردد فى الموافقة على هذا المشروع طبقا لما جاء فى المذكرة المصرية . كما أوضحت مذكرة رئيس الوزراء البريطانى إلى لويد والمقترح إرسالها إلى الحكومة المصرية

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 144 (J. 1553/8/16) No.250, lord Lioyd to sir Austen chamberlain. Cairo, June, 71927.

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 174, OP. Cit.

أن الترتيبات التفصيلية الخاصة بمسائل الإدارة والخبرة والأفراد سوف تكون على شكل ملحق يرفق بالاتفاق ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة فورا لمناقشة هذه الترتيبات مع الحكومة المصرية ، وهى لاتستبعد احتمال إدخال بعض التعديلات فى مطالبها السابقة بشرط أن تكون الحكومة المصرية مستعدة تماما للموافقة وبدون تأخير على هذا العرض الجديد.(١)

وأضاف رئيس الوزراء البريطانى فى برقية إلى لويد أن أهم شيء فى الموقف هو الحصول على موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، وأنه إذا رفضت الحكومة المصرية ذلك ، فإن " علينا أن نبحث عن أعنف الإجراءات".(٢)

ووسط ذلك التضارب فى الآراء بين رئاسة الوزراء البريطانية ووزارة الخارجية من جانب والمندوب السامى من جانب آخر ، ووسط البرقيات والمذكرات المتعارضة بين الجانبين ، أبرق اللورد لويد فى ١٢ يونيو إلى وزارته موضحا أنه بعد جلسة طويلة وعاصفة لمجلس الوزراء المصرى ، فإن ثروت باشا أعد مذكرة – وافق عليها سعد زغلول – لتسوية أزمة الجيش . وقد قام ثروت باشا بعرض مسودة المذكرة الجديدة على المندوب السامى بحضور الملك فؤاد ووزير الحربية لإدخال أى تعديلات عليها "، وأن خوف الحكومة المصرية كان الميزة الواضحة للمذكرة الأخيرة "(٣). وكانت خلاصة هذه المذكرة الأخيرة أن الحكومة المصرية قد قررت وبتحديد كامل أن اختصاصات السردار كما فوضها الجنرال هدلستون باشا فى سنة ١٩٢٥ ، قد أدت إلى سوء تفاهم بالنسبة للأمور

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 156, (J. 1584/8/16) Lord Lioyd to sir Austen Chamberlain. Cairo, June 12, 1927.

يؤكد اللورد لويد المندوب السامى البريطانى أن هذا التراجع المصرى كان نتيجة للمباحثات التى بدأها المستر انتونيوس Antonius فى ٨ يونيو مع محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة المصرى ، وأن هذه المباحثات كانت شخصية وغير رسمية ، ولكنها أدت تحت التوجيه السرى لها من جانب المندوب السامى إلى تلك النتائج المرضية من وجهة النظر البريطانية . .

انظر كذلك وثائق دار المحفوظات العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف رقم ١٥/ ٢٧ تحت عنوان: أزمة الجيش المصرى عام ١٩٢٧ ، مذكرة موقعة باسم عبد الخالق ثروت باشا رئيس وزراء مصر بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٢٧.

القائمة ، وأن الحكومة المصرية مستعدة للحفاظ على هذه الاختصاصات دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام . كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العام ، فإن الحكومة المصرية مقتنعة تماما بالحاجة إلى هذه الوظيفة ، التى يجب أن يعين فيها ضابط بريطانى فورا. أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضباط،فإنها ترفع فى الخلافات الاستثنائية جدا من وزير الحربية إلى ملك مصركما كان الحال تماما. كما أن الحكومة المصرية سوف تبدى اهتماما سريعا بالنسبة للأمور المدنية والقضائية التى تتكفل بها مصلحة الحدود، وكذلك الأمورالتى تؤثرفى الدفاع عن البلد،وأية موضوعات أخرى هامة.(١)

كما أضافت المذكرة أن المفتش العام سيمنح رتبة الفريق وراتبه فى غضون أسبوع، وأن مساعد المفتش العام سوف يصدر قرار تعيينه فى ظرف أسبوع من ترشيح اسمه ، وأن المنصب الثانى فى مصلحة الحدود سوف يحتله ضابط بريطانى – وهو مساعد مدير خفر السواحل – عند إدماج المصلحتين.(٢)

وهكذا وافقت الحكومة المصرية على كل المطالب البريطانية الحيوية ، وأنهت أزمة الجيش بسرعة فائقة ولصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت أيضا على إجراء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين لتنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر وطبقا لما سبق أن طلبته الحكومة البريطانية ، وقد صيغت المذكرة المصرية الجديدة بمهارة وعلى خطوط جعلت رجوعها إلى مجلس النواب أمرا غير ضرورى . وهذه المذكرة مثل المذكرة الأولى ، لم تحدد شكل التعاون العسكرى بين الجيشين المصرى والبريطانى ، رغم أنها رحبت بمثل هذا التعاون .(٣)

وأكد عبد الخالق ثروت باشا أهمية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة قبل أن يغير سعد من موقفه ويسحب موافقته عليها . وبطبيعة الحال أبلغه لويد شكر الحكومة البريطانية على مجهوداته فى تعديل وجهة نظر الحكومة المصرية والنحى بالسياسة المصرية

---

(١) وثائق دار المحفوظات العسكرية للقوات المسلحة – وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف رقم ١٥/ ٢٧ تحت عنوان: أزمة الجيش المصرى عام ١٩٢٧ ، مذكرة موقعة باسم عبد الخالق ثروت باشا رئيس وزراء مصر بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٢٧.

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

الوطنية بخصوص أزمة الجيش منحى جديدا مواليا للاحتلال . ومن ناحية أخرى طلب لويد برقيا من وزارة الخارجية البريطانية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة "حتى لايحصل (المتطرفون) – هكذا جاء فى الوثيقة – على أى فرصة للضغط على سعد زغلول حتى يتراجع عن موقفه ". وأضاف أنه سينتظر إجابة الحكومة البريطانية حتى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٣ يونيو ، وأنه فى حالة تأخر الرد " فإننى سأتحمل المسئولية الكاملة فى الموافقة على المذكرة المصرية بصفتى الشخصية ، وإن كنت أفضّل وصول رد الحكومة البريطانية لكى أعفى نفسى من هذه المسئولية " . (١)

إلا أنه فى نفس اليوم – ١٢ يونيو – صدرت التعليمات من لندن إلى اللورد لويد بالموافقة على المذكرة المصرية الجديدة ، وهكذا أرسل لويد مذكرة إلى عبد الخالق ثروت باشا يبلغه فيها أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن الحكومة المصرية تشاركها الأمل فى الاستعداد لعقد اتفاق بالنسبة للمسائل المعلقة بين الدولتين ، والبدء فى مفاوضات لدراسة أسس التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى . (٢)

وفى ١٥ يونيو ١٩٢٧ ، قدم ثروت باشا بيانا بخصوص الأزمة ، أمام مجلس النواب ، حيث وافق المجلس على بيان رئيس الوزراء .. وفى النهاية أعلن سعد زغلول أنه ليس هناك خلاف بين أعضاء المجلس على بيان رئيس الوزراء، وأن الموافقة شبه إجماعية . وهكذا تمت الموافقة على بيان ثروت باشا ، ولم تستمر المناقشة بخصوصه أكثر من أربعين دقيقة . (٣)

وقد رفع عبد الخالق ثروت باشا هذه الموافقة بسرعة إلى مجلس الشيوخ حيث أعاد قراءة البيان ، وقد استقبل الأعضاء هذا البيان بالصمت الرهيب.(٤)

وهكذا وافق البرلمان المصرى على ميزانية وزارة الحربية ، وتضمنت هذه الميزانية بنداً لشراء عدد من المدافع الآلية – وفى ١٧ يونيو وافق الملك فؤاد على منح المفتش العام للجيش المصرى رتبة الفريق .

---

(1) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 156, Ibid..

(2) P.R.O.F.O. (407 – 204) b. No. 174, OP. Cit.

(٣) وثائق مجلس النواب المصرى ، مضبطة جلسة يوم ١٥ يونيه ١٩٢٧.

(٤) وثائق مجلس الشيوخ المصرى ، مضبطة جلسة يوم ١٦ يونيه ١٩٢٧.

وجاءت التهانى من رئيس الوزراء البريطانى إلى اللورد لويد لنجاحه فى حل أزمة الجيش المصرى بما يحقق الحفاظ الكامل على المصالح البريطانية ، وذلك رغم تعارضهما فى الرأى بالنسبة لكيفية حل هذه الأزمة فى مرحلة سابقة.[١]

وهكذا انتهت أزمة كبرى – خاصة ببناء الجيش المصرى الوطنى – كادت تؤدى إلى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا.. انتهت لصالح بريطانيا لتقاعس السياسيين المصريين عن التمسك بالثوابت الوطنية التى كانت نبراسا لمصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتمسكا بمقاعدهم سواء فى الوزارة أو فى البرلمان ، وخوفا منهم من إلغاء الدستور. والواقع أن مهارة المندوب السامى اللورد لويد ، وتفهمه الكامل لدقائق الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة ، مكنته من اختيار الأسلوب المناسب لحل هذه الأزمة الخطيرة ، بما يحقق فى النهاية الحفاظ على المصالح البريطانية ، وعلى النقيض من ذلك ، كان تراجع السياسيين المصريين أساسا لتأخر بناء الجيش المصرى الوطنى إلى حين .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جددا بالجيش .

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن انجلترا لاتريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها ، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله: " إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال . وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل " .

وأرادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا، وإنذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى إحراجها وإثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية .

---

(١) وثائق المحفوظات العسكرية ، ملف رقم ١٥ / ٢٧ سبق ذكره ، أمر ملكى بمنح المفتش العام رتبة الفريق .

المصـــــادر

أولا : الوثائق

(أ) الوثائق غير المنشورة

١ـ العربيـة :

* وثائق مجلس الوزراء المصرى :

- ملف رقم ١٥٠/ ٣/ ٢٢٣ بعنوان: "البعثة العسكرية البريطانية" إدارة المحفوظات.
- ملف رقم ٦٨ ، مذكرة إسماعيل باشا وزير الأشغال ووزير الحربية والبحرية إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠ يناير ١٩١٦.
- ملف رقم ١٨، قرار وزارى أصدرته الحكومة المصرية يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ بطلب أفراد الرديف .
- الأوامر الملكية الصادرة بتكليف رؤساء الوزراء بتشكيل الحكومات المصرية خلال الفترة من عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٤٨ .
- الأوامر الملكية الصادرة بقبول استقالات الوزارات أو إقالة الوزارات خلال الفترة من عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٤٨.
- الأوامر الملكية الصادرة بقبول استقالات الوزارات أو إقالة الوزارات خلال الفترة من عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٤٨ .
- مراسيم تشكيل الحكومات المصرية خلال الفترة من عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٤٨.
- دوسيه ١٦ – ٣/ ٨٦ – جزء أول – وزارة المالية – اللجنة المالية رقم ١/ ٥٠١ حربية – ميزانية ٤٥ – ٣٧ / ٢(٣) مذكرة مكرم عبيد فى ٧ مارس ١٩٣٧ .
- مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ .

وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة المصرية

- وثائق وزارة الحربية المصرية ، ملف رقم (١٠٥٥) الحملة التركية الأولى على القناة .
- وثائق وزارة الحربية المصرية ، ملف رقم (١٠٠٤) مجهود مصر الحربى ، تقرير الجنرال السير أرشيبالدمورى إلى حكومته عن خدمات الجيش المصرى حتى أواخر عام ١٩١٦ .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ملف رقم (١٢٥٠) ، تقرير الجنرال السير أرشيبالد مورى عن أسلوب الدفاع عن القناة.
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٢٦٠) تقرير اللورد كتشنر عن تفقده لجبهة قناة السويس وسيناء .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٢٦١) تقرير الجنرال هورن عن انتخابه أصلح خط دفاع عن قناة السويس.
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١١٨٨) مسألة وثائق القيادة ، مجموعة تقارير .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١١٩٨) مسألة وثائق القيادة ، مجموعة تقارير .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٢٥٨) خسائر القوات التركية فى معركة الرمانة يوم ٤ أغسطس ١٩١٦ .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٩٥٠) تقرير عن حملة الصحراء الغربية ، كتبه أركان حرب العمليات الحربية المصرية بأمر حضرة صاحب السعادة رئيس أركان حرب الجيش المصرى بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٣٨ .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٩٥٣) خسائر المعارك فى الجبهة الغربية المصرية خلال الفترة من عام ١٩١٥ وحتى عام ١٩١٦ .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٩٥٨) نتائج المعارك فى الجبهة الغربية المصرية .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (٤٨) الرديف المصرى .
- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (٨٥) فيلق العمال المصريين .

- وثائق وزارة الحربية والبحرية ، ملف رقم (١٨) المساعدات التى قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب العظمى الأولى .
- أوراق الأمير عمر طوسون ، رسالة على بن دينار إلى السير ريجنالد ونجت بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩١٦.
- وثائق وزارة الحربية المصرية ، قانون القرعة العسكرية الصادر فى نوفمبر ١٩٠٤ والتعليمات الصادرة من وزارة الحربية – القاهرة سنة ١٩٠٤.
- وثائق وزارة الحربية المصرية ، ملفات خاصة بالجيش المصرى خلال أعوام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٤٨.
- وثائق وزارة الدفاع الوطنى المصرية ، ملف رقم ٢١٩٥/ جـ ، ملف البعثة العسكرية البريطانية .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف خاص بتقاريرعن الجيش المصرى.
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وحدة الأوراق الخاصة (تم ذكر أصحاب هذه الأوراق فى هوامش الدراسة) .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ملف خاص بمنشورات الضباط الأحرار خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ (تم إرفاق صورة من هذه المنشورات فى ملاحق الدراسة) .
- وثائق وزارة الحربية ، الوضع السياسى والاستراتيجى لقناة السويس وأثره على العلاقات المصرية ، كود ١٧/ ٢٤ .

وثائق المتحف الحربى المصرى

- ملف رقم ١٦٠٧ سلاح الطيران الملكى المصرى .
- تقرير عن مناورات الجيش سنة ١٩٣٥ بمعرفة الفريق ش . و . سبنكس باشا المفتش العام ، تحريرا بالقاهرة فى ٢٢ ابريل ١٩٣٥.
- ملف رقم ١٦٢٦ بعنوان: " دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل البدء فى اعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لغاية ٣١ مايو ١٩٣٨" بقلم الصاغ مساعد أدجوتانت جنرال قسم أول ٢٣ / ٦/ ١٩٣٨.

- ملف رقم ١٦٠٨ بعنوان: " تعليمات عامة لتدريب الجيش المصرى عام ١٩٣٤ " ، إدارة العمليات الحربية – وزارة الدفاع الوطنى .
- منشور تعليم رقم ٨٠ " مشروعات بيانات عملية قام بها مركز التدريب النيوزيلندى سنة ١٩٤١".
- منشور تعليم رقم ٨٧ – ملاحظات عن التدريب المشترك بلواء التدريب عام ١٩٤٣.
- ملف رقم ١٦٥٢ ، السجل التاريخى للكتيبة التاسعة بنادق مشاة .
- تعليمات تدريب الجيش المصرى عام ١٩٤٤ - تنظيم التدريب .
- سلاح المدفعية الملكى " تقرير التفتيش السنوى عام ١٩٤٦ " – الماظة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ – من اللواء محمود جاهين قائد عام سلاح المدفعية إلى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش .
- ملف رقم ١٦١٤ – التقرير الطبى السنوى ١٩٤١ – ١٩٤٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٣.
- رئاسة إدارة الجيش – التقرير السنوى عام ١٩٤٩ .
- تقرير عن كلية أركان الحرب الملكية ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- الأوامر العسكرية ٣٤٠ فى ١/ ١٠/ ١٩٤٠ ، تعديلات لقوانين القبول فى كلية أركان الحرب الملكية .
- نشرة الأوامر العسكرية خلال الفترة من ٣/ ١/ ١٩١٦ وحتى ٣/ ١٢/ ١٩١٩.
- ملف ٧٦ " فرقة الضباط العظام " الدورة ١٢ لسنة ١٩٤٧ – كتيبة البنادق المشاة الحديثة فى الجيش المصرى .
- مذكرات عن الاستخدام التكتيكى لأورطة بنادق سنة ١٩٣٨ .
- ملف ٥٠٧١ " موجز عن نصيب مصر من عمليات الحرب العالمية الثانية وما اقترن به من الأحداث السياسية المتصلة بها" – لواء حامد أحمد صالح .
- تقرير حضرة صاحب السعادة الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى عن زيارة البعثة العسكرية المصرية للولايات المتحدة الأمريكية .
- سلاح المدفعية الملكى " تقرير التفتيش السنوى عام ١٩٤٦ – الماظة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ – تقرير اللواء محمود جاهين قائد عام سلاح المدفعية إلى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

وثائق دار الوثائق القومية

- وارد إفرنجى رقم ١٧٤٣ فى ١٢ نوفمبر ١٩١٦.
- محفظة الحربية أرقام ٧ ، ٩ .
- محفظة الجيش أرقام ٣ ، ٥ .
- دفتر صادر ووارد ، ج ١ ، عملية أورطة رديف الجيش المصرى من١٩١٧ – ١٩١٨.
- محفظة إدارة سيادية بدون رقم ، ١٩٣٧ – ١٩٤٤ .
- مكتب المشير عبد الحكيم عامر – دولاب ١٠ – محفظة ٣ ، ٦ ، ١ ، ١٤٧ .
- مكتب المشير عبد الحكيم عامر – دولاب ١١ – محفظة ١٤٩ .

- وثائق وزارة الخارجية المصرية : تم ذكر هذه الوثائق فى هوامش الدراسة .
- وثائق القصر الجمهورى المصرى : تم ذكر هذه الوثائق فى هوامش الدراسة .
- وثائق مجلس الشيوخ المصرى : مضابط الجلسات خلال الفترة من ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٤٨.
- مضابط جلسات مجلس النواب المصرى خلال الفترة من ١٩٢٦ – ١٩٤٨.

٢ـ الأجنبية

- Public Record office, 438.
- Public Record office, 407 – 200 (b) 1924.
- Public Record office, 407 – 200 (d) 1924.
- P. R. O. 407 – 201 – 1925.
- P. R. O. 407 – 200 (C) – 1925.
- P. R. O. 407 – 201 – 1926.
- P. R. O. 407 – 203 (e) .– 1926.
- P. R. O. 407 – 204 (b) .– 1927.
- Foreign office, 371 – 23337.
- F. O. 371 – 41313.
- F. O. 548, .487, 443.

البرقيات المتبادلة بين السفير البريطانى مايلز لامبسون ووزارة الخارجية البريطانية أرقام ٤٤٣ ، ٤٨٧ ، ٥٤٨.

- F. O. 371 - 41314,.
- F. O. 371 - 45940, .
- F. O. 371 - 45948, .
- F. O. 371 - 53268, .
- F. O. 371 - 63074.
- F. O. 371 - 45945.
- F. O. 371 - 63076.
- F. O. 371 - 63077.
- F. O. 141 - 1201.
- F. O. 32 - 4167.

(ب) الوثائق المنشورة

١- العربيـــة

- وزارة الخارجية المصرية ، الكتاب الأبيض – القضية المصرية : ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ، المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٥٥ .
- الكتاب الأخضر المصرى عن " السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ " ، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٥٣ .
- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ، المجلد الأول سنة ١٩٢٥ ، المطبعة الأميرية ١٩٢٥ .
- وزارة الخارجية المصرية ، نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ .
- وثائق مجلس الوزراء المصرى – الأمانة العامة ، " العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨ – ١٩٧٨ " ، طبعة خاصة .
- وثائق مجلس الوزراء ، " النظارات والوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ " ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٩ .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية – الأمانة العامة ، السجل التاريخى لوزارة الدفاع ، طبعة إدارة المساحة العسكرية ١٩٨٢ .
- وزارة الحربية والبحرية ، الجيش المصرى ، مجهود مصر الحربى ، وضع القائمقام أركان حرب محمد إبراهيم ، المطبعة الأميرية ١٩٥٢ .

- وزارة الحربية ، الوضع السياسى والاستراتيجى لقناة السويس ، سرى جدا، ص كود ١٧-٢٤.
- وزارة الحربية والبحرية ، الجيش المصرى ، الحملات الحربية بفلسطين ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٨.
- الوقائع المصرية – عدد رقم ١٥٤٣ ، ١٧ يناير سنة ١٨٨٣.
- الوقائع المصرية – عدد غير اعتيادى ، ٢ نوفمبر ١٩١٤ .
- راشد البراوى ، مجموعة الوثائق السياسية ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٥٢.
- وزارة الدفاع الوطنى : الحدود المصرية ورجالها ، عبد الرحمن زكى ، دار المستقبل القاهرة ١٩٤٧.

٢ـ الأجنبيـة

- Foreign office (F . O) : No. 401.
- Blue Books . No. 1914, 1915, 1916.
- Great Britain and Egypt : 1914 – 1951,
- Information papers, No. 19, R. 1. I. A, London 1952
- J. C. Hureulitz. Middle East politics : The military Dimension- published for the council on foreign Relations by ptaeger publishers 1970.
- Parliamentary papers Egypt No. 2. 1883.
- Parliamentary papers Egypt No 1. 1885, No. 1. 1886, No 1. 1897, No. 1. 1907.

ثانيا : المذكرات الشخصية والأوراق الخاصة

(أ) غير المنشورة

١ـ العربيـــة

- جلال علوبة ، الأوراق الشخصية . وجلال علوبة كان أميراً للبحر وقائدا لليخوت الملكية فى عهد الملك فاروق .
- حسين محمد أحمد حمودة ، الأوراق الشخصية.

- سيد جاد ، الأوراق الشخصية .
- صلاح شادى ، الأوراق الشخصية .
- عبد العزيز على ، الأوراق الشخصية .
- عبد اللطيف البغدادى ، الأوراق الشخصية .
- عبد المنعم عبد الرؤوف ، الأوراق الشخصية .
- عبد المنعم عبد الرؤوف ، الأوراق الشخصية .
- فتحى رضوان : الأوراق الشخصية .
- كمال الدين حسين ، الأوراق الشخصية .
- كمال الدين رفعت ، الأوراق الشخصية .
- محسن عبد الخالق ، الأوراق الشخصية .
- مصطفى عبد المجيد نصير ، الأوراق الشخصية .
- يحيى أحمد فؤاد ، الأوراق الشخصية للواء أركان الحرب يحيى أحمد فؤاد .

(ب) المنشـــورة

١ـ العربيـــة

أحمد أبو الفتح : جمال عبد الناصر ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٩١ .

أحمد طعيمة : شاهد حق ، صراع السلطة : نجيب ـ عبد الناصر ـ عامر ـ السادات ، مطابع الأهرام ١٩٩٩ .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى (١٩٢٤) ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٣٥ .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية (١٩٢٥) ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٣٦ .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٣٤ .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٣٦ .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثالث .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الرابع .

أحمد عرابى : مذكرات أحمد عرابى ، الجزء الأول .
أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، القاهرة ١٩٦٢ .
أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ المعركة الاستقلالية فى مصر–جمعها إسماعيل مظهر ، القاهرة ١٩٤٦ .
أحمد لطفى السيد : المنتجات - جمعها إسماعيل مظهر نقلا عن " الجريدة " ، جزءان ، القاهرة ١٩٣٧، ١٩٥٥ .
- إسماعيل صدقى : مذكراتى ، القاهرة ١٩٥٠ .
- أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، كتاب الهلال ، العدد ٧٥ يونيه ١٩٥٧ .
- أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، مطابع معتوق ، بدون تاريخ ، بيروت .
- أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ .
- ثروت عكاشة : مذكراتى فى السياسة والثقافة ، الجزء الأول ، مكتبة مدبولى ، القاهرة طبعة ١٩٨٧ .
- ثروت عكاشة : مذكراتى فى الثقافة والسياسة ، الجزء الثانى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٧ .
- جلال علوبة : مذكرات أمير البحر – الملك وأمير البحر ، القاهرة ١٩٩٨ .
- جمال باشا : مذكرات سياسى تركى ، ترجمة وزارة الحربية المصرية ، محفوظات القوات المسلحة ، عام ١٩٢٢ .
- جمال منصور : فى الثورة والدبلوماسية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .
- حسن قنديل : فتح دار فور ١٩١٦ – نبذة من تاريخ سلطانها على دينا ، الإسكندرية ١٩٣٧ .
- حسين محمد أحمد حمودة : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين ، الزهراء للإعلام العربى ، الطبعة الرابعة ١٩٩٤ .
- حسين حسنى قاسم : سنوات مع الملك فاروق – شهادة السكرتير الخاص للملك فاروق ، الطبعة الأولى ، دار الشروق – القاهرة ٢٠٠١م .

- خالد محيى الدين :والآن أتكلم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
- سعد زغلول : مذكرات سعد زغلول ، دار الوثائق القومية .
- سيد جاد : الحرس الحديدى ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٩٣
- صليب سامى : ذكريات ١٨٩١ – ١٩٥٢ ، مطبعة أمين عبد الرحمن بمصر ١٩٥٣.
- صلاح شادى : صفحات من التاريخ – حصاد العمر ، سلسلة الحركة الإسلامية رقم (٣) ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ١٩٨١ .
- صلاح الشاهد : ذكريات فى عهدين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٧٦ .
- صلاح نصر : مذكراته – ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ، الجزء الأول ، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .
- عباس حلمى الثانى : مذكراته – جريدة المصرى ، مارس – يوليه ١٩٥١ .
- عباس حلمى الثانى : عهدى – مذكرات عباس حلمى الثانى خديو مصر الأخير ١٨٩٢ – ١٩١٤ ، ترجمة دكتور جلال يحيى ، الطبعة الأولى – دار الشروق ١٩٩٣ .
- عبد اللطيف البغدادى : مذكراته ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث – القاهرة ١٩٧٧.
- عبد اللطيف البغدادى : مذكراته ، الجزء الثانى ، المكتب المصرى الحديث – القاهرة ١٩٧٧.
- عبد المنعم عبد الرؤوف : مذكراته – أرغمت فاروق على التنازل عن العرش ، الزهراء للإعلام العربى – الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٨٨ .
- علية توفيق : يوسف صديق وجمال عبد الناصر وأنا ، مطابع الأهرام ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
- فتحى رضوان : ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، كتاب الحرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، دار الحرية للصحافة العامة والطباعة والنشر .
- فكرى أباظة: الضاحك الباكى ، القاهرة ١٩٥٨ .

- كريم ثابت : مذكرات كريم ثابت – نهاية الملكية ، عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢-١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م – دار الشروق .
- كريم ثابت : مذكرات كريم ثابت – ملك النهاية – فاروق كما عرفته ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م – دار الشروق .
- كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وتوقيع اتفاقية ١٩٥٤ ، القاهرة ١٩٨٦ .
- محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ، القاهرة ١٩٦٠ .
- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول – القاهرة ١٩٥١ .
- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى – القاهرة ١٩٥٣ .
- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثالث – القاهرة ١٩٧٧ .
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورات مصر – ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٤ .
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورات مصر – ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الثانى الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٥ .
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان بين الوئام والخصام ، كتاب الحرية رقم ٣٧ ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ .
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات ، كتاب الحرية رقم ٣٥ ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، دار الكتاب النموذجى ، القاهرة ١٩٧٥ .
- محمد نجيب : مذكراته – كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ .
- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، بدون تاريخ .
- محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى ، بدون تاريخ .

- مصطفى عبد الحميد نصير ، عبد الحميد كفافى ، سعد عبد الحفيظ ، جمال منصور : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٠١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٧ .
- وجيه أباظة : صفحات من النضال الوطنى ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ – القاهرة .
- يوسف منصور صديق : أوراق يوسف صديق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين (١٣٦) ، القاهرة ١٩٩٩ .

٢ـ الأجنبيـة

- Abbas Hilmi II, Afew Words on the Anglo – Egyptian settlement, London- George Allen – unwin Ltd Museum street First published in 1929 .

ثالثا : الـدوريـات

١ـ العربيـة

- جريدة الأهرام ، عدد ٧ أغسطس ١٩١٤ ، عدد ٤ فبراير ١٩١٥ ، عدد ١٤ مارس ١٩١٥ ، وعدد ١٢ ابريل ١٩١٧ ، عام ١٩٣٩ .
- الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩١٤ .
- الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩١٤ .
- جريدة المقطم خلال الفترة من سنة ١٩١٤ – ١٩١٥ .
- جريدة الأهرام : ١٩٤٩ – ١٩٤٨ .
- البـلاغ : ١٩٤٥ – ١٩٤٨ .
- المصرى : ١٩٣٨ – ١٩٤٨ .
- المجلة التاريخية : أعداد متفرقة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٧ .
- مجلة الجيش : الأعداد من عام ١٩٣٨ وحتى ١٩٦٨ .
- مجلة المدفعية : الأعداد من عام ١٩٤٨ – ١٩٧٠ .
- مجلة روز اليوسف : العدد ١٢٠٠ ، الصادر فى ١٢ يونيو ١٩٥١ .
- المقتطف عام ١٩٤١ .
- الكتلة ١٩٤٦ .
- الإخـوان المسلمون ١٩٤٦ .

١ـ الأجنبية

- New York Times : 1947 – 1953.
- Mid East Mirror. Prepared weekly by the Arab News Agency, Cairo 14 June 1952 – 1954, August 1956.
- To,es 1938 – 1942.

رابعا : المقابلات الشخصية

- أمين هويدى . وزير الحربية ورئيس المخابرات العامة سابقًا .
- أنور القاضى (فريق) رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة سابقًا.
- إبراهيم المجدوب (لواء) مساعد قائد قوات الدفاع الجوى سابقًا.
- أحمد فتحى عبد الغنى (لواء) قائد القوات العربية باليمن ورئيس مكتب مشتروات الأسلحة بموسكو وقائد قوات الدفاع الشعبى سابقًا.
- السيد حمدى حسن حمدى (فريق) قائد قوات الدفاع الجوى سابقًا .
- جورج ماضى عبده (لواء) رئيس أركان قوات الدفاع الجوى سابقًا.
- حسن إبراهيم . عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية سابقًا.
- حسين الشافعى . عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية سابقًا.
- حسن كامل (لواء) قائد الدفاع الجوى سابقا .
- حسن غنيم (لواء) رئيس هيئة البحوث العسكرية ورئيس اللجنة العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سابقًا.
- حسن البدرى (لواء) مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا ورئيس هيئة البحوث العسكرية سابقًا والمؤرخ العسكرى .
- حسين محمد أحمد حمودة . من الضباط الأحرار – إخوان مسلمين .
- خالد محيى الدين . عضو مجلس قيادة الثورة .
- خضر خضر الدهراوى . قائد فرقة الدفاع الجوى سابقًا ورئيس شعبة عمليات الدفاع الجوى سابقًا.
- زكريا محيى الدين . عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية سابقًا.
- صلاح الموجى (لواء) رئيس أركان الجبهة المصرية خلال العدون الثلاثى عام ١٩٥٦.

- عبد اللطيف البغدادى . عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية سابقاً .
- على بليغ صبرى . نائب رئيس الجمهورية سابقاً .
- على خليل (فريق) قائد قوات الدفاع الجوى سابقاً .
- فتحى رضوان . وزير الاعلام – خلال حكم عبد الناصر – سابقاً .
- فريد عبد القادر (لواء – سفير) قائد فرقة دفاع جوى وسفير سابقاً .
- كمال الدين حسين . عضو مجلس قيادة الثورة – نائب رئيس الجمهورية سابقاً .
- كمال الدين رفعت . من الضباط الأحرار وقائد للفدائيين قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
- محمد صلاح الدين . وزير خارجية مصر فى آخر حكومة وفدية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .
- محمد فوزى (فريق أول) وزير الحربية السابق .
- محمد نجيب (لواء) أول رئيس لجمهورية مصر .
- محمود رياض . وزير خارجية مصر وأمين عام جامعة الدول العربية سابقاً .
- محمود عيسى (أستاذ) مؤسس مجلة الجيش مع اللواء محمد نجيب عام ١٩٣٨ .
- هدى جمال عبد الناصر (دكتورة فى السياسة والاقتصاد) ابنة جمال عبد الناصر .
- يحيى أحمد فؤاد (لواء) قائد المدفعية المضادة للطائرات عام ١٩٦٧ .
- مقابلات مع عدد كبير من قادة الجيش والقادة السياسيين ذكر بعضها فى هوامش الدراسة .

خامسا : المؤلفات والبحوث والدراسات العلمية

(أ) العربيـــة

- إبراهيم صقر وآخرون : ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
- إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٤٥ .
- أبو بكر عثمان : الثورة ومستقبل السودان ، القاهرة ١٩٥٢ .

- أحمد بهاء الدين : فاروق .. ملكاً ، روز اليوسف ١٩٥٣ .
- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، القاهرة ١٩٥٨ .
- أحمد بيلى : صفحة من تاريخ الزعامة بمصر – عدلى باشا ، القاهرة ١٩٢٢ .
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٧٨ .
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٧٦ .
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٧٧ .
- أحمد خاكى : قاسم أمين ، القاهرة ١٩٤٤ .
- أحمد رشاد: مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٥٨ .
- أحمد شوقى عبد الرحمن : ثورات التحرير الكبرى ، مطابع جريدة المصرى ١٩٥٢ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس١٨٥٤ –١٩٥٨، القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد عطية الله : ليلة ٢٣ يولية ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .
- أحمد عطية الله : قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٥٤.
- أحمد فريد على: العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة القاهرة ، كلية الآداب – قسم التاريخ ١٩٦١ .
- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الأول ، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ١٨٩٤ .

- الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، المجلد الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ .
- أمين الرافعى : مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية ، بدون تاريخ .
- أمين سعيد : الثورة ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٩ .
- أنيش صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، بيروت ١٩٥٩ .
- بعيرى اليعازر : ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى ، ترجمة بدر الرفاعى ، سيناء للنشر ، مسلسل رقم (١) ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .
- تمام همام تمام : السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣ ، تاريخ المصريين (١٦٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ .
- جاد طه : بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٢ – ١٩٢٧ ، العالمية للطبع والنشر ١٩٨٠ .
- جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ – ١٩١٤ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلة العدد ١٣ سنة ١٩٦٧ .
- جسم يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ .
- حسن عشماوى : الإخوان والثورة ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .
- خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ .
- رؤوف عباس حامد : تاريخ الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .
- رود شتين ، تيودور : المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى بدران ، القاهرة ١٩٣٦ .
- زكريا سليمان : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ – ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ، بيروت ١٩٥٩ .
- سنيه قراعة : نمر السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ .
- سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .
- شاكر الدبس : الدول العربية فى منظمة الأمم المتحدة ، مطبعة الإنشاء ، دمشق ١٩٤٨ .

- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، دار الشروق ، بيروت وكذا طبعة القاهرة ١٩٣٦.
- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، مكتبة مدبولى ، القاهرة .
- عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٣٩ .
- عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٤٨ – القاهرة .
- عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٢.
- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٦.
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، النهضة المصرية – الطبعة الأولى ١٩٤٦ ، القاهرة .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة – دار المعارف بمصر.١٩٨٨ .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ١٩٨٩ – دار المعارف بمصر .
- عبد الرحمن زكى : قادة الجيش المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى الحديث ، مطبعة النيل – القاهرة ١٩٤٥ .
- عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- عبد العظيم إبراهيم : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة .

- عبد الوهاب بكر : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، دار المعارف ، القاهرة .
- فشر ، هـ . أ . ل : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ، الطبعة السادسة ، دار المعارف – القاهرة ١٩٧٦ .
- فولر ، ج . ف : الحرب الميكانيكية .
- كولومب ، مارسيل : تطور مصر ١٩٢٤ – ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٨٢ .
- كيرزى ، ليفتانت كولونيل : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ – يونيه ١٨١٧ ، ترجمة يوزباشى محمد على فتحى وأحمد الأورفلى ، القاهرة ١٩٤٩ .
- ليدل هارت ، ج . ل : الاستراتيجية وتاريخها فى العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبى ، دار الطليعة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
- مانيفولد ، بومان : موجز للحملة المصرية والفلسطينية ، ترجمة أحمد حمودة ، المطبعة الأميرية ١٩٣٢ .
- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، دار المعارف – القاهرة ١٩٧٩ .
- محمد إبراهيم الجزيرى : عهد وزارة الشعب ، القاهرة ١٩٢٧ .
- محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- محمد حسين هيكل وعبد الله عنان وإبراهيم عبد القادر المازنى : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، القاهرة ١٩٣١ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، القاهرة ١٩٥٥ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، الجزء الأول ، النهضة المصرية – القاهرة ١٩٥٢ .
- محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية ، القاهرة – دار الكاتب العربى ١٣٨٨هـ .
- محمد فؤاد شكرى ، عبد المقصود العنانى ، وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى – الطبعة الأولى ١٩٤٨ .
- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، دار الفكر العربى ١٩٤٧ .

- محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربى ١٩٤٨ .
- محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الآداب المعاصر – جزءان ، القاهرة ١٩٥٤ .
- محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٥٢ .
- محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ – ١٩٥٨ ، سلسلة الألف كتاب ، القاهرة ١٩٥٩ .
- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الناحية العملية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- مصطفى النحاس : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٥ .
- مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، دار الثقافة – بيروت ١٩٦٥ .
- نجلاء عز الدين : العالم العربى ، ترجمة محمد عوض إبراهيم وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٢ .
- نعوم شعير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته – القاهرة ١٩٠٣ .
- وزارة الحربية: الجيش المصرى ومجهود مصر الحربى وضع القائمقام أركان حرب محمد إبراهيم ، المطبعة الأميرية ١٩٥٢ .
- وزارة الحربية : معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية وضع لواء حامد صالح ، المطبوعات والنشر للقوات المسلحة – ١٩٦٥ .
- وزارة الدفاع الوطنى : الحدود المصرية ورجالها ، عبد الرحمن زكى – دار المستقبل، القاهرة ١٩٤٧ .
- وزارة الحربية – الجيش المصرى : الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر.
- وليمز (م. ف) ، سيتون : بريطانيا والدول العربية ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى – القاهرة ١٩٥٢ .
- يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول.

- يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٠ .

(ب) الأجنبية

- Adanm C.F., **Life of George Lioyd**, London, 1948.
- Adams, Charles C., **Islam and Modernism in Egypt**, London, 1933.
- Ahmed, J.M., **The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism**, Oxford university press, 1960.
- Allenby, Edmund., **A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expectionary Force**, Cairo 1919.
- Antonius George., **The Arab Awakening**, London 1932.
- Chirol, Valentine., **The Egyptian Question**, London 1920.
- Chirol, Valentive., **The Egyptian Problem**, London 1920.
- Colombe Marcel, L' **Evolution de l' Egypte**, 1924- 1950, Paris, 1951.
- Cromer, **The Earl of Modern Egypt**-Zvolo, London 1908.
- Cromer, **Abbas II**, London, 1915.
- Douin, George., **L' A ttaque du Canal de Suez**, Paris, 1921.
- Elgood, Lieut. Col., **Egypt and the Army**, London 1924.
- Freycinet, C. de, **La Question d' Egypte, Paris**, 1904.
- Hallberg, **The Suez Canal History and Diplomatic Relations**, London 1939.
- Hosking, H.L., **British Routes to India**, New York, 1928.
- Hourani, Aiber., **Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939**, London, 1962.
- Landau, Jacob,. **Parliaments and Parties in Egypt**, New York, 1954.
- Lioyd, George., **Egypt since Cromer**, 2 vols, London, 1933. 34.
- Khadouri, Elia., **Memories of King Abdullah**, London 1952.

* * *